مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة
العدد الثانى – مايو ٢٠٢٠ – المجلد الرابع

أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية

د/ نعمة حرب مشابط
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧، وتم في البداية تحديد عينة الدراسة من خلال نموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي وذلك لتحديد الشركات التي قد تكون غير قادرة على الاستمرار، ثم تحديد رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية لهذه الشركات، وذلك من خلال تحليل المحتوى لتقرير مراقب الحسابات لتلك الشركات، وبالتالي تحديد مدى سلامة رأيه. ثم ربط هذا المتغير بنوع مكتب المراجعة الذي ينتسب إليه كمؤشر لجودة المراجعة.

وتوصل البحث إلى أن العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرار الشركة، علاقة إيجابية حيث يكون رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية سليما عندما تتحقق جودة المراجعة. ثم تم إجراء تحليل إضافي بإدخال متغيرات رقابة على النموذج الأساسي متمثلة في حجم شركة العميل ودرجة تركز الملكية لدى العميل، وتوصل البحث لتأييد النتائج المتوصل إليها من التحليل الأساسي.

كما توصل البحث إلى أنه بالرغم من أن هناك عوامل عديدة تمثل مؤشرات لجودة المراجعة إلا أن المؤشر الذي يتضمن أغلبية هذه العوامل هو أن يكون مكتب المراجعة شريكا مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالميةBig4.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة؛ فرضية الاستمرار؛ رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة؛ مكاتب المراجعة العالميةBig4؛ نموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي.

The effect of audit quality on the integrity of the auditor's opinion on going concern. An empirical Study on listed industrial companies in Egypt

Abstract

The purpose of this research is studying and examining the relationship between the audit quality and the going concern opinion of auditor.

To achieve this goal has been done an Empirical study on listed industrial companies in Egypt, for the period from 2013 to 2017. In the first, the sample was identified by Altman Z.score model, to know the companies that non concern. Second, auditor opinion was identified by content analysis of auditor reports of their companies. Third, link the previous variable with type audit firms as indicator of audit quality.

The research found that the relationship between the audit quality and auditors' opinion about going concern is a positive. So this opinion will be fair when audit quality be achieving.

Then an additional analysis was done by entering control variables on the basic model, represented in the company size and the degree of ownership concentration, the results of additional analysis supported the findings from the basic analysis.

Also, the research found that the best indicator for measure the audit quality is that audit firm a one of the big four.

Keywords: Audit quality; Going concern; Going concern audit opinion; Big 4; Altman Z.score model.

١ – مقدمة البحث

مما لا شك فيه أن جودة المراجعة الخارجية أضحت من الموضوعات الهامة والتي تُثير الجدل بين الباحثين في كل مكان وفي كل وقت، ويزداد هذا الاهتمام في ظل حدوث أزمات مالية، والتي قد تهدد بقاء الكيانات الاقتصادية الكبيرة والصغيرة.

وتزداد أهمية المراجعة في وقت الأزمات المالية بسبب زيادة حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى وجود إنذار مبكر ينبههم في حالة وجود فشل مالي Financial Failure، مما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب. وفي الغالب يوجه مستخدمي القوائم المالية اللوم لمراقب الحسابات في حالة عدم قيامه بهذا الإنذار عندما يرى أن الشركة تواجه مشكلات مالية حادة وبالتالي قد تكون غير قادرة على الاستمرار(Kilgore, et al., 2014).

وقد كان قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار يخضع للحكم الشخصي، وذلك بسبب أن العديد من مراقبي الحسابات كانوا ينظرون إلى أن تقييم فرضية الاستمرار غير ملائم لعملية المراجعة. ولكن في ظل الأزمات المالية الحادة التي تتعرض لها معظم الشركات في الوقت الحاضر والتي قد تؤدي إلى إفلاسها، فإن الاتجاه العام هو جعل مراقب الحسابات يبدي رأيا في مدى قدرة الشركة على الاستمرار خلال المستقبل القريب.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الرأي يعد من أصعب القرارات التي تواجه مراقب الحسابات أثناء عملية المراجعة، ولا تكمن الصعوبة في كيفية تكوين الرأي ولكنها تكمن في النتائج التي قد تحدث بسبب هذا الرأي. حيث أن الإشارة في تقرير مراقب الحسابات عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار قد يُعجل بنهاية وإفلاس الشركة. وفي نفس السياق إذا لم يتم الإشارة عن ذلك في التقرير، بالرغم من تعرض الشركة لصعوبات مالية، قد تكون سببا في عدم قدرتها على الاستمرار فإن ذلك قد يضر مراقب الحسابات لأن مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على تقريره في اتخاذ القرارات قد يقومون بمقاضاته، وبالتالي قد يفقد الثقة في مكتبه وفي سمعته المهنية.

ولكي يستطيع مراقب الحسابات من إبداء الرأي السليم بشأن قدرة الشركة على الاستمرار فعليه الحفاظ على استقلاله، وأن يكون خبيرا في صناعة الشركة، وأن يحافظ على التعليم والتدريب المستمر الذي يساعده على تعضيد الحكم المهني، واستخدام النماذج المختلفة التي تساعد على التنبؤ بالتعثر المالي وذلك تدعيما لرأيه بشأن الاستمرارية، بالإضافة إلى تحقيق جودة المراجعة حيث

أنها تعد أحد العوامل المؤثرة في سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية Geiger and (Rama, 2006).

ويعد مراقب الحسابات في مصر مسؤولا عن إبداء رأيا بشأن قدرة الشركة على الاستمرار، وتتبع هذه المسؤولية من معيار المراجعة المصري رقم ٥٧٠ بشأن الاستمرارية، ويسعى مراقبو الحسابات في الوقت الحاضر إلى الوفاء بهذه المسئولية من خلال تحقيق جودة المراجعة والتي تمكن من إبداء رأي سليم في مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور.

٢- مشكلة البحث

تمثل المعلومات المحاسبية المنتج الأساسي للمحاسبة والتي تستخدم في اتخاذ العديد من القرارات التي يحيطها الكثير من الغموض وعدم التأكد، ولتخفيض حدة هذا الغموض وعدم التأكد فإن متخذي القرارات يحتاجون معلومات موثوق فيها. وتتوفر هذه الثقة في المعلومات من خلال مراجعة القوائم المالية، وتزداد الثقة إذا تحققت جودة المراجعة. وهذا يبرر اهتمام الهيئات المهنية المحلية والعالمية بجودة المراجعة، بحيث تنعكس على ثقة المجتمع بمهنة المراجعة.

ومن هذا المنطلق فإن الجودة التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية تمثل الحاجات والرغبات والتوقعات من أداء مراقب الحسابات، ولأن هذه الحاجات والرغبات والتوقعات دائما متطورة ومتزايدة عن ما يقدمه فعلا مراقب الحسابات، فإن هناك فجوة توقعات Expectations gap. وقد يمثل إشارة مراقب الحسابات في تقريره عن الشكوك التي قد تؤثر على مقدرة الشركة على الاستمرار في حالة وجود مشكلات مالية وبالتالي التنبيه المبكر للمستفيدين، من أهم حاجات ورغبات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية في الوقت الحاضر. لذلك أصبح من مسئوليات مراقب الحسابات أخذ مدى استمرارية الشركة في الاعتبار أثناء عملية المراجعة.

ومن الجدير بالذكر أن مراقب الحسابات لا يقوم بتقييم فرضية الاستمرار للعميل، ولكن إدارة الشركة هي التي تقوم بهذا التقييم ثم يقوم مراقب الحسابات بالتحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار في اعداد القوائم المالية، وذلك تبعا لمعيار المراجعة الدولي (ISA No. 570) بشأن الاستمرارية. لذلك عندما يتم الإشارة إلى تقييم فرضية الاستمرار فإن القصد هو تقييم الإدارة لهذه الفرضية وتحقق مراقب الحسابات من سلامة هذا التقييم.

وتأسيسا على ما سبق فإذا استطاع مراقب الحسابات أن يتحقق من مدى ملاءمة فرضية الاستمرار والإشارة إلى ذلك في تقريره فإنه يكون قد أوفى بجزء من مسئوليته تجاه مستخدمي القوائم المالية، وأيضا أشبع واحدة من أهم رغباتهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم. ولكن هل يحدث ذلك بتحقق جودة المراجعة؟ وبالتالي يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية: ما جودة المراجعة من منظور مهني؟، ما محددات ومقاييس جودة المراجعة؟، ما حدود مسئولية مراقب الحسابات بشأن تقييم فرضية استمرار الشركة من منظور مهني؟، ما المؤشرات التي يعتمد عليها مراقب الحسابات للتحقق من تقييم فرضية الاستمرار؟، ما علاقة جودة المراجعة بسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن تقييم فرضية الاستمرار؟، هل تتحقق علاقة جودة المراجعة بسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن تقييم فرضية الاستمرار في مصر؟

٣- أهمية ودوافع البحث

تنبع **أهمية البحث** من أهمية استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من خلال مستخدمي القوائم المالية، ويحتاج هؤلاء المستخدمون لمعلومات موثوق فيها ولا تأتي الثقة في القوائم المالية إلا من خلال المراجعة التي تحقق مفهوم جودة مرتفعة.

وتتحقق جودة المراجعة في حالة قيام مراقب الحسابات بأداء عملية المراجعة تبعا للمعايير المهنية وتلبية احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية.

وكما اتضح من مقدمة ومشكلة البحث أن أهم الاحتياجات والرغبات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية من مراقب الحسابات هو قيامه بالتنبيه وتقديم الإنذار المبكر في حالة تعرض الشركة التي يقوم بمراجعتها لأية مخاطر مالية قد تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار. وبالتالي تنبع أهمية البحث من أهمية حاجة مستخدمي القوائم المالية لرأي مراقب الحسابات بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار وخاصة في وقت الأزمات المالية.

وقد ينجح مراقب الحسابات في إبداء الرأي السليم عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار إذا التزم بالمعايير المهنية وحقق جودة المراجعة.

وبالنسبة **لدوافع البحث** فإن الدافع الأساسي هو بحث واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار. كما أن انخفاض جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية تمثل أحد دوافع البحث، لأن مصداقية تقارير المراجعة الصادرة عن

مكاتب المراجعة المصرية في الإفصاح عن الممارسات والمخالفات المالية منخفضة، كما أن هناك العديد من مراقبي الحسابات في مكاتب المراجعة المصرية غير مستقلين ولا يوجد لديهم التأهيل العلمي والعملي الكافي، بالإضافة إلى طول مدة المراجعة وعدم وجود المنافسة الحقيقية بين مكاتب المراجعة المصرية. وعدم وجود الشفافية الكافية للإفصاح عن الأتعاب تجعل بعض مكاتب المراجعة تقبل أتعاب متدنية في مقابل أداء عمليات مراجعة ذات جودة منخفضة تتناسب مع هذه الأتعاب. لذلك فإن بيئة الممارسة المهنية في مصر تحتاج إلى تحسين جودة المراجعة وينبغي بذل الجهد لرفع جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية.

٤- هدف البحث

يسعى البحث في ظل مشكلته وفي ضوء أهميته ودوافعه إلى التحقق من أن تحقق جودة المراجعة تمكن مراقب الحسابات من إبداء الرأي السليم في مدى قدرة الشركة على الاستمرار.

ومن خلال تحقيق هذا الهدف يسعى البحث الى تحقيق أهداف فرعية منها؛ تحديد محددات ومقاييس جودة المراجعة، وتحديد مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرضية الاستمرار بشكل واضح ومحدد في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تحديد المؤشرات الأساسية التي يمكن أن يسترشد بها مراقب الحسابات للوفاء بهذه المسئولية.

٥- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وقدرة مراقب الحسابات على إبداء الرأي السليم عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار. وبذلك لا يتطرق البحث إلى العلاقة التبادلية الأخرى بين المتغيرين والتي تجعل سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار كأحد مؤشرات جودة المراجعة.

كما يقتصر على إثبات العلاقة السابقة على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية وذلك لأن النموذج المستخدم في تحديد عينة البحث – نموذج Altman Z.score – تم استخدامه في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية فقط. وأخيرا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد عينة البحث.

٦- خطة البحث

من منظور مشكلة البحث وفي ضوء أهميته ودوافعه وأهدافه وفي ظل حدوده فإن المتبقي من البحث يسير كما يلي:

١/٦ جودة المراجعة الخارجية من منظور مهني.

٢/٦ الإطار العام لفرضية الاستمرار ومسئولية مراقب الحسابات عنها.

٣/٦ تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار واشتقاق فرض البحث.

٤/٦ الدراسة التطبيقية.

٥/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ جودة المراجعة الخارجية من منظور مهني

تمثل جودة المراجعة أحد الموضوعات الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من الأكاديميين وذلك لأهميتها بالنسبة لكل من مستخدمي القوائم المالية ومراقبي الحسابات، ويزداد الحديث عن جودة المراجعة مع حدوث الأزمات المالية، فقد أشارت دراسة Kilgore, et al.,(2014) إلى زيادة أهمية جودة المراجعة عند فشل الشركات ماليا، وذلك لدور مراقب الحسابات في التنبيه عند حدوث الأزمات المالية وأحيانا ضرب جرس الإنذار قبل حدوثها. ولأهمية جودة المراجعة سيتم تناولها في النقاط التالية:

١/١/٦ مفهوم جودة المراجعة وأهميتها

هناك جدل واضح بشأن مفهوم جودة المراجعة، وبالرغم من أهميتها إلا أنه لا يوجد مفهوم محدد ومتفق عليه من جانب الأكاديميين. وأكد على ذلك إطار جودة المراجعة الصادر من مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد IAASB حيث اتضح من هذا الإطار أن جودة المراجعة موضوعا معقدا، ولا يوجد لها تعريف محدد يحظى بالاعتراف والقبول العام. وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأطراف المهتمة بعملية المراجعة، حيث أن كل طرف يهتم بجودة المراجعة من وجهة نظره الخاصة. فجودة المراجعة من وجهة نظر مراقب الحسابات تمثل مدى قدرته على الالتزام بالمعايير المهنية، أما جودة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية هي مدى قدرة مراقب الحسابات على تلبية توقعاتهم واحتياجاتهم من المراجعة.

وتعددت محاولات تعريف جودة المراجعة، وأول من اهتم بتعريف جودة المراجعة هي دراسة DeAngelo(1981) حيث أوضحت أن جودة المراجعة تتمثل في احتمال قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات في النظام المحاسبي والقوائم المالية والتقرير عن ذلك. ويتضح من هذا التعريف أنه لم يهتم بوجهات النظر السابقة حيث اقتصر على أحد توقعات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية وهي أن تكون القوائم المالية خالية من التحريفات. مما جعل دراسة Krishnan and Schauer(2001) تنتقد هذا التعريف بسبب تجاهله لبُعد مهم في جودة المراجعة وهو التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية. أما دراسة حسن(١٩٩٨) فقد نظرت لجودة المراجعة من خلال بُعدين: الأول؛ التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية، ودرجة إشباعه لاحتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية، والثاني؛ مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية والتقرير عنها. وتري الباحثة أن البُعد الثاني يمثل أحد احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية وهذا يختلف عن التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية، لذلك يمكن تقسيم البُعد الأول الى بُعدين، وهما نفس وجهتي النظر التي تم الإشارة إليهما سابقا.

أما دراسة سامي(٢٠١١) فقد عرفت جودة المراجعة من وجهتي النظر السابقة حيث عرفتها بأنها قيام مراقب الحسابات الملتزم بمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما، بالتشخيص الدقيق الواعي لعملية المراجعة والكشف عن عمليات الغش. كما أكدت على أن عدم الاهتمام بجودة المراجعة يؤدي إلى الإضرار بالشركة التي يتم مراجعتها ومستخدمي القوائم المالية، وأهم هذه الأضرار فقد الثقة بين مراقب الحسابات ومستخدمي تقريره.

ولقد اهتم مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد (IAASB) بجودة المراجعة من خلال وضع إطارا لجودة المراجعة[1] يحتوي على ثلاثة جوانب المدخلات، والمخرجات لعملية المراجعة، والسياق الذي تتم من خلاله عملية المراجعة. فمن حيث المدخلات فإن الالتزام بمعايير المراجعة وسمات مراقب الحسابات الذي يقوم بعملية المراجعة تمثل أحد الجوانب الهامة لجودة المراجعة. أما من حيث المخرجات فإن تقرير مراقب الحسابات الذي يحقق الهدف من المراجعة هو أحد الجوانب الأساسية لجودة المراجعة. أما السياق الذي تتم من خلاله عملية المراجعة فإن حوكمة الشركات والالتزام بالقانون وسمعة مكتب المراجعة يمثلون أهم العناصر التي تحقق جودة المراجعة.

[1] A framework for audit quality: key elements that create an environment for audit quality.

كما عرفت دراسة يونس وعيسى(٢٠١٦) جودة المراجعة على أنها مدى قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، ودرجة الثقة التي يقدمها لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أية تحريفات جوهرية، وتخفيض خطر الاكتشاف إلى حد يكون عنده مستوى خطر المراجعة المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة، مع التزامه بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني. وبالنظر لهذا التعريف يتضح أنه ركز أكثر على قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وذلك في ضوء التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية. وذلك يمثل واحدة فقط من احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية، على الرغم من تعدد هذه الاحتياجات والرغبات والتي تؤدي إلى اتساع فجوة التوقعات في المراجعة.

ومما سبق يتضح أن الاهتمام بجودة المراجعة يزداد في حالات الإفلاس والانهيارات المالية للشركات وذلك يرجع إلى أن مستخدمي القوائم المالية الذين يستفيدون من خدمة المراجعة ويعتمدون على تقرير المراجعة في اتخاذ قراراتهم المختلفة يتوقعون من مراقب الحسابات أن يقوم بأداء عملية المراجعة بشكل يمكنهم من التنبؤ بالمخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركة. وأيضا تحذيرهم من المخاطر المتوقعة التي قد تحدث للشركة في المستقبل.

لذلك تعددت واختلفت تعاريف جودة المراجعة بسبب صعوبة تعريفها من جانب واحد من الجوانب التي تؤثر فيها واغفال الجوانب الأخرى. حيث ركز أول تعريف لجودة المراجعة على قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف الغش والمخالفات في الشركة عموما والقوائم المالية خصوصا، وبعد انتقاد ذلك التعريف تم إضافة جانب آخر وهو التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية المنظمة لعملية المراجعة، لأنه ليس من المعقول أن يستطيع مراقب الحسابات أن يكتشف التحريفات والمخالفات التي تتم في الشركة وهو لم يلتزم بالمعايير المهنية المنظمة لعمله. ومن الجدير بالذكر أن اكتشاف مراقب الحسابات للتحريفات سينعكس على دقة المعلومات المدرجة في القوائم المالية، وهذا يعد أحد مطالب مستخدمي القوائم المالية وليس كلها، لذلك يمكن النظر لجودة المراجعة من منظور أنها أحد وسائل تضييق فجوة التوقعات.

وبذلك يتم التركيز في تعريف جودة المراجعة على قدرة مراقب الحسابات على تضيق هذه الفجوة من حيث دقة معلومات القوائم المالية والتنبؤ بالمخاطر المالية التي قد تحدث في المستقبل وبالتالي

مدى قدرة الشركة على الاستمرار. وذلك في ضوء التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية المنظمة لعمله.

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف جودة المراجعة على أنها "قيام مراقب الحسابات الملتزم بالمعايير المهنية لعملية المراجعة وقواعد وآداب سلوك المهنة التي تمكن من اعداد تقرير يحقق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المراجعة من حيث تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار مما يساعد على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة".

وبالنسبة **لأهمية جودة** المراجعة فإنها تنبع من أهميتها لأطراف عملية المراجعة. حيث أن تحقيق جودة المراجعة يعود بالنفع على كل من الشركة التي يتم مراجعتها وعلى مراقب الحسابات الذي يقوم بعملية المراجعة وأيضا على المستفيدين من عملية المراجعة وهم مستخدمي القوائم المالية.

فمن حيث أهميتها للشركة التي يتم مراجعتها فإن جودة المراجعة تؤدي إلى تخفيض مشكلات الوكالة والمساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات، وتؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وبالتالي زيادة مصداقيتها (Alfraih,2016). كما أنها تُفعل عمل لجنة المراجعة ودورها في زيادة جودة التقارير المالية وتخفيض إدارة الأرباح (Zgarni, et al., 2016)، مما يؤدي إلى جاذبية الشركة للاستثمار.

وبالنسبة لأهمية جودة المراجعة لمراقب الحسابات أو بمعنى أدق لمكتب المراجعة الذي ينتسب إليه مراقب الحسابات فإن الالتزام بجودة المراجعة ينعكس بالإيجاب على المكتب من حيث سُمعته وشهرته، وبالتالي إعطاء تأكيدات بأن الخدمات التي يقدمها مكتب المراجعة تتمشى مع المتطلبات المهنية ومعايير المراجعة (حمودة،٢٠١٤). فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على مكاتب المراجعة التي تحقق جودة المراجعة، واكتساب عملاء جدد أو على الأقل المحافظة على العملاء الحاليين وخاصة في ظل المنافسة بين مكاتب المراجعة.

أما أهمية جودة المراجعة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإنها تنبع من أنها تمثل تلبية لاحتياجاتهم ورغباتهم من عملية المراجعة، وأهمها مصداقية القوائم المالية وقدرة مراقب الحسابات على التنبؤ بالمخاطر المالية التي قد تحدث للشركة في المستقبل وإمكانية تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرار (Geiger and Rama, 2006). وبذلك يتضح أن الاهتمام بجودة المراجعة يؤدي إلى

أداء عملية المراجعة بالشكل المُرضي لكل أطرافها والوفاء بمسئولية مراقب الحسابات تجاه كل الأطراف (Kilgore, et al., 2014).

٢/١/٦ معايير جودة المراجعة

اهتمت العديد من الهيئات المهنية بجودة المراجعة ولكن أهم الإصدارات المهنية التي اهتمت بجودة المراجعة أصدرها مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد IAASB حيث أصدر معيار (ISA No. 220) بشأن رقابة جودة مراجعة القوائم المالية. ويتناول هذا المعيار المسئوليات المحددة لمراقب الحسابات فيما يتعلق بإجراءات رقابة الجودة على عملية مراجعة القوائم المالية. ويتضح من هذا المعيار أن نظم رقابة الجودة وسياستها وإجراءاتها تعد من مسؤوليات مكتب المراجعة، كما يلتزم بإرساء نظام لرقابة الجودة والحفاظ عليه ليوفر تأكيدا معقولا بأن المكتب والعاملين فيه يلتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية، كما يوفر تأكيدا معقولا بأن التقارير الصادرة عن المكتب بشأن عمليات المراجعة ملائمة. كما تتحمل فرق المراجعة مسؤولية تطبيق إجراءات رقابة الجودة على تكليف المراجعة.

كما يوضح المعيار مسؤولية الشركاء في مكاتب المراجعة حيث أتضح أن الشريك المسؤول عن التكليف يتحمل مسؤولية تحقيق الجودة العامة لكل تكليف، كما تم التأكيد على أهمية الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة لتحقيق جودة المراجعة.

كما أكد المعيار على مراعاة رقابة الجودة في كل مراحل المراجعة، بحيث ينبغي مراعاتها عند قبول العلاقات مع العملاء وتكليفات المراجعة، والاستمرار في تلك العلاقات، وعند تعيين فريق المراجعة. كما ينبغي مراعاة رقابة الجودة عند تنفيذ تكليف المراجعة من خلال قيام شريك المراجعة بالتوجيه والإشراف، وفحص عمل أعضاء فريق المراجعة الآخرين، بالإضافة إلى اللجوء لمناقشة فريق المراجعة في الأمور الصعبة والمثيرة للجدل، وقد يتم الاستعانة بأشخاص من خارج الفريق لمناقشة مثل هذه الأمور.

كما اتضح من هذا المعيار أنه ينبغي تعيين فاحصا لرقابة جودة مراجعة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق المال، وأيضا المراجعات الأخرى التي يرى المكتب أنه من الضروري إجراء فحص لرقابة جودتها. ويجب على فاحص رقابة الجودة إجراء تقييم موضوعي للأحكام المهنية المهمة التي اتخذها فريق المراجعة والاستنتاجات التي توصل إليها في صياغة التقرير.

كما أكد المعيار على ضرورة تطبيق آلية مناسبة للمتابعة بحيث تُصمم لتزويد المكتب بتأكيد معقول بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة ملائمة وكافية وتعمل بفاعلية. ولأغراض التحقق من فاعلية رقابة الجودة ينبغي التوثيق للإجراءات المتبعة في رقابة الجودة.

وبالنسبة لمعايير جودة المراجعة في مصر فقد تم اصدار معيار المراجعة المصري رقم ٢٢٠ بشأن مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية، ويمثل هذا المعيار ترجمة لمعيار المراجعة الدولي رقم ٢٢٠ المشار إليه سابقا ولا يختلف عنه في كل فقراته.

كما اهتمت هيئة الرقابة المالية المصرية بجودة المراجعة وحرصت على التزام مكاتب المراجعة عامة بجودة المراجعة والمكاتب التي تراجع الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خاصة. وذلك استنادا على القانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي تشير المادة ١١ منه إلى؛ "ينشأ بالهيئة سجل يقيد به مراقبو الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة الشركات المقيدة أوراقها ببورصة الأوراق المالية وشركات الاكتتاب العام والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المنشأة بالبنوك وشركات التأمين, ويضع مجلس إدارة الهيئة شروط وأحكام قيد وشطب مراقبي الحسابات في السجل المشار إليه"

وتأكيدا على حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة فقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٨ بتأسيس وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة لسوق المال، والمعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٩، المعدل بالقرار ٥٠ لسنة ٢٠١٤. وبموجب هذا القرار يُشكل مجلس إدارة خاص بوحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية. ويتخذ المجلس قراراته على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية. ويتم من خلال هذه الوحدة متابعة مراقبي الحسابات المسجلين بالهيئة للتأكد من قيامهم بمهامهم وفقا لمعايير المراجعة المصرية والتي أصدرتها الهيئة. www.fra.gov.eg

٣/١/٦ العوامل المؤثرة على جودة المراجعة

اتضح مما سبق عدم وجود تعريف محدد وواضح لجودة المراجعة وذلك لاختلاف وجهات النظر بشأن جودة المراجعة من حيث الأطراف ذات العلاقة بها. وأيضا تظهر نفس المشكلة عند تحديد

العوامل المؤثرة على جودة المراجعة حيث اتضح أنه يوجد تباين واضح بين الأكاديميين الذين تناولوا هذه العوامل، وذلك قد يرجع أيضا إلى اختلاف وجهات النظر للأطراف ذات العلاقة بالمراجعة.

وبالرغم من الاختلاف في تحديد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة إلا أنه يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل مرتبطة بمراقب الحسابات، وعوامل مرتبطة بمكتب المراجعة وأخيرا عوامل مرتبطة بعميل المراجعة.

فبالنسبة للعوامل التي تؤثر على جودة المراجعة وترتبط بمراقب الحسابات أو بمعنى أدق بفريق المراجعة الذي يقوم بعملية المراجعة فيمكن بلورتها في؛ استقلال فريق المراجعة من حيث الاستقلال الظاهري والذهني. بالإضافة إلى الإشراف على فريق المراجعة وذلك للتحقق من أن العمل يتم تبعا للمعايير المهنية وأن عملية المراجعة قد حققت أهدافها (Chen, et al., 2001)، وتكمن أهمية الإشراف كأحد عوامل جودة المراجعة في أن هذا الإشراف يؤدي إلى تنسيق جهود أعضاء الفريق، والتعرف على المشكلات التي تحدث أثناء عملية المراجعة، وحسم الخلاف في الرأي بين أعضاء الفريق، ومراجعة أعمال الفريق مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق هدف المراجعة.

ويعد التأهيل العلمي والعملي الكافي لأعضاء فريق المراجعة والالتزام بقواعد وآداب سلوكيات مهنة المراجعة من أهم هذه العوامل وفقا لدراسة (2013)Jenkins and Vermeer، وأيضا السمات الشخصية لأعضاء فريق المراجعة تلعب دورا مهما في ذلك، فإذا كان فريق المراجعة لديه نزعة أخلاقية فإن هذا يؤدي إلى الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية وقواعد وآداب وسلوكيات المهنة، مما يجعله يؤدي عملية المراجعة بالجودة المطلوبة خاصة في ظل وجود ضغوط الوقت أثناء عملية المراجعة (Svanberg and Ohman, 2013).

وتمثل العلاقة بين مراقب الحسابات وعميل المراجعة أحد العوامل المؤثرة في جودة المراجعة لأن فريق المراجعة يعتمد على موظفي الشركة التي يتم مراجعتها في الحصول على المعلومات المختلفة والتي قد تساعد على فهم بيئة العميل وطبيعة نشاطه والحصول على الأدلة الهامة التي يصعب الحصول عليها بالفحص العادي للمستندات والدفاتر (الكاسح, ٢٠١٥).

أما بالنسبة للعوامل التي تؤثر على جودة المراجعة وترتبط بمكتب المراجعة الذي ينتسب إليه فريق المراجعة فإنها عديدة ومنها؛ درجة الخبرة المهنية والعلمية لأعضاء مكتب المراجعة، فوفقا لدراسة (2001),.Chen, et al فإن المستفيدين من المراجعة يؤكدون على أهمية الخبرة المهنية

والعلمية لأعضاء مكتب المراجعة. بالإضافة إلى شهرة مكتب المراجعة وسمعته الطيبة في تقديم خدمات متميزة، والتزامه بالقوانين والمعايير المهنية المنظمة لمهنة المراجعة.

ويمكن أن تكون للأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة دورا في جودة المراجعة من حيث ربط الأتعاب المرتفعة بخدمات ذات جودة، وبالتالي فإن الأتعاب المنخفضة تكون نظير خدمات ذات جودة أقل وذلك لأن البعض يعتقد أن مكتب المراجعة يقلل الجهد المبذول في المراجعة عندما تكون الأتعاب منخفضة، واختلفت نتائج الدراسات التي تناولت الأتعاب كأحد عوامل جودة المراجعة، حيث أوضحت دراسة الكاسح(٢٠١٥) أن الأتعاب قد تكون مؤشرا على جودة المراجعة، بمعنى تزداد جودة المراجعة مع ارتفاع الأتعاب. أما دراسة الشاطري والعنقري(٢٠١٦) فقد أوضحت عدم وجود علاقة بين أتعاب المراجعة وجودتها، ولكن دراسة Jung, et al.,(2016) حذرت من انخفاض الجودة في ظل أتعاب مرتفعة غير عادية، لأنها قد تكون مقابل التغاضي عن تحريفات في القوائم المالية.

ويمكن النظر إلى طول مدة الارتباط مع العميل كأحد عوامل جودة المراجعة، ولقد ثار الجدل حول تأثير هذا العامل على جودة المراجعة، فقد أوضحت دراسة Carey and Simnett (2006) أن طول فترة الارتباط بين مكتب المراجعة والعميل يؤدي إلى خفض جودة المراجعة، وكان المؤشر على ذلك عدم قدرة مراقب الحسابات على إصدار رأي سليم عن استمرارية الشركة التي تتعرض لصعوبات مالية. لكن رفضت دراسة Knechel and Vanstraelen(2007) هذه النتيجة وأوضحت أنه لا يوجد دليلا على أن طول فترة الارتباط مع العميل تؤثر سلبا على جودة المراجعة. وأكدت على ذلك دراسة Garcia, et al.,(2020) حيث استنتجت أن طول فترة الارتباط مع العميل لم تؤدي إلى انخفاض جودة المرجعة، بل بالعكس أظهرت النتائج ارتفاع جودة المراجعة لهذه المكاتب. ولقد توصلت دراسة Myers, et al., (2003) لنفس النتيجة حيث خلصت إلى أن طول مدة الارتباط مع العميل تمثل أحد العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة.

كما يمكن اعتبار تخصص مكاتب المراجعة في مجال نشاط العميل أحد العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة. فعندما يكون فريق المراجعة لديه المعرفة والمهارة الكافية بنشاط العميل فإنه يتمكن من أداء عملية المراجعة بجودة مرتفعة. لأن ذلك التخصص يؤدي إلى تدعيم وتحسين القرارات المهنية لمراقب الحسابات، كما يساعد على التعرف على مخاطر الأعمال Chen, et al.,

(2001). وبذلك فإن تخصص فريق المراجعة في صناعة العميل يمنحه فهم أعمق وأشمل عن طبيعة وبيئة العميل مما يؤثر إيجابا على جودة المراجعة.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فقد اعتبرت دراسة فودة (١٩٩٧) أن المنافسة بين مكاتب المراجعة أحد العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة. ويحدث ذلك في ظل توافر سوق تنافسي حر لمكاتب المراجعة بحيث تستطيع مكاتب المراجعة من تسويق خدماتها في ضوء تنويع وزيادة جودة خدماتها. كما أن المنافسة الحرة بين المكاتب تجعل عميل المراجعة يختار المكتب الذي يُتوقع منه تحقيق جودة المراجعة. كما يصعب في ظل المنافسة الحرة الحصول على عملاء جدد أو الاستمرار مع العملاء الحاليين إذا لم تتحقق جودة المراجعة.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن قيام الهيئات المهنية بالإشراف على مكاتب المراجعة يمثل أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، حيث تبنت الكثير من الهيئات المهنية إصدار معايير لتنظيم مهنة المراجعة. بالإضافة إلى قيام بعض الدول بإنشاء مجالس للإشراف على مكاتب المراجعة، مثل مجلس الإشراف على مكاتب مراجعة الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية (PCAOB)، وهذا يعزز من جودة المراجعة وأيضا من وجود نظام للرقابة على جودة الأداء المهني في مكتب المراجعة(Chen, et, al., 2001).

ويتضح مما سبق أن العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة عديدة سواء المرتبطة بفريق المراجعة أو مكتب المراجعة ويصعب تحديد أهمية أحد العوامل عن العوامل الأخرى، ولكن قامت دراسة Kilgore, et al.,(2014) بالمفاضلة بين العوامل المرتبطة بفريق المراجعة والعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، وذلك من خلال أراء عينة من مستخدمي القوائم المالية الخارجيين والداخليين المتمثلة في لجنة المراجعة، واتضح من هذه المفاضلة زيادة أهمية العوامل المرتبطة بفريق المراجعة والتي لها علاقة بجودة المراجعة عن العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة. كما صدر مؤخرا تقريرا من مجلس الاشراف على مكاتب مراجعة الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية PCAOB وأوضح فيه أن رؤساء لجان المراجعة يعتمدون في تقييم جودة المراجعة على العوامل المرتبطة بفريق المراجعة أكثر من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة (Leisinger,2020).

وبالنسبة للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة وتتعلق بعميل المراجعة فإنها عديدة ولكن أهمها ما أشارت إليه دراسة Chen, et al.,(2001) بأن جودة المراجعة تتأثر إيجابا عندما يكون العميل لديه سجلات ودفاتر منتظمة. كما أنها تتأثر بهيكل الرقابة الداخلية لدى العميل وكفاءة ونزاهة

الإدارة، ومدى وجود تصرفات غير قانونية. كما أن وجود لجنة المراجعة لدى العميل تنعكس إيجابا على جودة المراجعة خاصة عندما يوجد تعاون مثمر بين لجنة المراجعة وفريق المراجعة. وأكدت على ذلك دراسة على(٢٠١١) فقد أوضحت أن وجود لجنة المراجعة لدى العميل يؤدي إلى تفعيل العوامل التي تساعد على جودة المراجعة، من حيث الحفاظ على استقلال مراقب الحسابات، وتحسين جودة التقارير المالية المقدمة له، والمتابعة المستمرة لعمل مراقب الحسابات منذ تخطيط المراجعة حتى إعداد التقرير مما يحسن جودة المراجعة. وفي نفس السياق فلقد أوضحت دراسة Gor, et al., (2017) أن جودة المراجعة تتأثر بمدي تحفظ العميل في القوائم المالية، وأيضا مدى التزامه بقواعد وآليات حوكمة الشركات.

وبناءا على ما سبق يتضح عدم وجود إطار عام واضح ومحدد للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة. وقد يرجع ذلك لاختلاف وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة بالمراجعة، ولكن يمكن القول أن أهم هذه العوامل هي العوامل المرتبطة بفريق المراجعة يليها العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة ثم اخيرا العوامل المرتبطة بعميل المراجعة. وقد يرجع ذلك إلى أن الأساس في عملية المراجعة هو فريق المراجعة الذي يقوم بها، وبالتالي إذا كان فريق المراجعة مستقلا ومؤهلا علميا وعمليا بشكل كاف وملتزما بآداب وسلوكيات المهنة ولديه الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي وعليه إشراف كاف، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق جودة المراجعة، وتزداد هذه الجودة بتعاون فريق المراجعة مع العميل.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة حيث تتأثر جودة المراجعة إيجابا في حالة كون مكتب المراجعة ذات سمعة طيبة وملتزما بالقوانين والمعايير المهنية وأن يكون أعضاؤه من ذوى الخبرة. كما تزداد جودة المراجعة في حالة حصول مكتب المراجعة على أتعاب تتناسب مع الجهد المبذول للمراجعة ليس أكثر أو أقل. ويتحقق ذلك في ظل المنافسة الحرة بين مكاتب المراجعة مع وجود هيئات تقوم بالإشراف على مكاتب المراجعة.

ثم تأتي العوامل المرتبطة بعميل المراجعة في المرتبة الثالثة، حيث تتأثر جودة المراجعة إيجابا في حالة كون العميل لديه دفاتر منتظمة وهيكل فعال للرقابة الداخلية، ويتحقق ذلك غالبا في ظل إدارة نزيهة وذات كفاءة، مما يزيد جودة التقارير الناتجة عنهم. كما تزداد جودة المراجعة إذا كان العميل ملتزما بقواعد وآليات حوكمة الشركات، وأهمها وجود لجنة مراجعة والتي تمثل أحد أدوات تفعيل حوكمة الشركات وتلعب دورا فاعلا في جودة المراجعة.

٤/١/٦ مقاييس جودة المراجعة

لقد أوضحنا فيما سبق أهمية جودة المراجعة وتعدد العوامل المؤثرة فيها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه دائما عن كيفية قياس جودة المراجعة. ومن الصعب قياس جودة المراجعة لأن المراجعة تمثل خدمة غير ملموسة وليست سلعة. كما تكمن الصعوبة في أن الذي يمكن إدراكه من المراجعة هو منتجها النهائي وهو تقرير المراجعة فقط ولا يمكن إدراك باقي مراحل وإجراءات المراجعة(Francis,2004). لذلك سيتم قياسها من خلال مؤشرات يمكن اعتبارها مقاييس لجودة المراجعة.

ومن أهم هذه المقاييس حجم مكتب المراجعة، حيث يعد من المقاييس المقبولة والشائعة لدى الأكاديميين، ولقد استنتجت دراسة Krishnan and Schauer(2000) أن جودة المراجعة تتأثر إيجابا بحجم مكتب المراجعة مقاسا بعدد المهنيين فيه، وأيدت ذلك دراسة Chen, et, al.,(2001). كما أكدت على ذلك دراسة الشرقاوي(٢٠١٢) وأوضحت أن كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما تحقق استقلال فريق المراجعة، مع إمكانية تخصص فريق المراجعة في صناعة العميل، مما قد ينعكس إيجابا على جودة المراجعة. ودعمت هذه الاستنتاجات دراسة كساب(٢٠١١) فقد أوضحت أن أغلبية الدراسات السابقة اتفقت على أن ذلك المقياس يمثل أفضل مقياس لجودة المراجعة.

وتمثل سمعة وشهرة مكتب المراجعة مقياسا آخر لجودة المراجعة، وقد يكون مرتبطا الى حد ما بالمقياس السابق، لأن في الغالب مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تكون ذات شهرة وسمعة طيبة، وذلك يدعم فرضية الطلب على المراجعة، فيزداد الطلب إذا كان مكتب المراجعة لديه سمعة طيبة. ويتحقق ذلك عندما يقدم المكتب عمليات مراجعة ذات جودة، وهذا بدوره يؤدي إلى كبر حجم مكتب المراجعة (العتيبي، ٢٠٠٩).

وارتباط مكتب المراجعة بأحد مكاتب المراجعة الكبرى العالميةBig4 يعد أحد مقاييس جودة المراجعة، كما يعد مقياسا مكملا للمقياسين السابقين، وذلك لأن شراكة مكتب المراجعة المحلي مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية لا تتحقق إلا إذا كان حجمه كبيرا ولديه شهرة وسمعة طيبة. ويمثل هذا المقياس أحد أهم مقاييس جودة المراجعة لأن مكاتب المراجعة الكبرى العالمية تتميز بسمعة طيبة وشهرة واسعة ويتوفر لديها كل الإمكانيات اللازمة سواء المادية أو الكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا. ولأن هذه المكاتب لديها عددا هائلا من العملاء فليس لديها ضغوط الأتعاب

أو إمكانية التغاضي عن الأخطاء مقابل الاحتفاظ بالعميل، كما أنها تخشى كثيرا من فقدها لسمعتها بسبب فشل المراجعة، لذلك فهي حريصة دائما على جودة المراجعة. وبذلك يمكن لتلك الشراكة أن تكون أحد العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة (Geiger and Rama, 2006).

وبالإضافة إلى المقاييس السابقة فيمكن جعل القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة أحد مقاييس جودة المراجعة، فقد أوضحت دراسة Palmrose(2000) أن عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة يتناسب عكسيا مع جودة المراجعة، لأن هذه القضايا في الغالب تعني فشل المراجعة. كما أوضحت الدراسة أن مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 وفروعها من أقل مكاتب المراجعة التي تُرفع ضدها قضايا بسبب فشل المراجعة. وأكدت على ذلك دراسة شوقي(٢٠٠٢)، فأوضحت أن القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة عادةً تكون نتيجة لانخفاض جودة المراجعة المقدمة، وعدم قدرة فرق المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، مما يعرض المكتب لخسائر كبيرة. وعلى العكس فكلما انخفضت عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة فهذا يعني تحقق الجودة في المراجعات التي قدمها المكتب.

كما يعد سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أحد المقاييس الهامة الذي يعد موشرا لجودة المراجعة، حيث استخدمت دراسة كل من (Knccheل and Vanstraelen(2007); Gunny and Zhang(2013); (Ratzinger-Sakel (2013); Myers, et al.,(2014)) هذا المقياس كمؤشر لجودة المراجعة. كما أوضحت تلك الدراسات أن شراكة مكتب المراجعة مع أحد مكاتب المراجعة العالمية Big4 يحقق جودة المراجعة بسبب قدرة مراقب الحسابات على إصدار الرأي السليم عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار.

ويتضح مما سبق عدم وجود مقياس محدد شامل يمكن استخدامه لقياس جودة المراجعة، ولكي يتم اشتقاق مقياس واحد شامل يمكن استخدامه كمؤشر لجودة المراجعة فإنه يمكن الاعتماد على العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمقاييس السابق عرضها. وفي هذا السياق أوضحت دراسة Krishnan and Schauer(2000) أنه يمكن التركيز على مدخلين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. فبالنسبة للمدخل المباشر فيتم الاعتماد على أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة المرتبطة بفريق المراجعة ومنها؛ خبرة وكفاءة فريق المراجعة واستقلاله والاشراف عليه والالتزام بالمعايير المهنية وآداب وسلوكيات المهنة. وبالنسبة للمدخل غير المباشر فإنه يتم الاعتماد على

أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بمكتب المراجعة، بمعنى يتم استخدام وسيلة بديلة لقياس جودة المراجعة.

وترى الباحثة أنه في ظل المدخل المباشر يصعب جعل أحد هذه العوامل مقياسا أو مؤشرا لجودة المراجعة، لأن تلك العوامل ينبغي أن تتوافر في فريق المراجعة مجتمعة حتى تتحقق جودة المراجعة. وبالنسبة للمدخل غير المباشر فيمكن الاعتماد على أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة في ضوء مقاييس جودة المراجعة والتي تشمل حجم مكتب المراجعة، وسمعته، ومدي ارتباطه بشراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4، وانخفاض عدد القضايا المرفوعة ضده، والقدرة على إبداء رأى سليم بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

وبنظرة تحليلية للعوامل والمقاييس التي تم الاعتماد عليها في المدخلين السابقين، يتضح أنها تتحقق عندما يكون مكتب المراجعة مرتبطا بشراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية، حيث يتوافر لدي تلك المكاتب الامكانيات المادية والكوادر البشرية المؤهلة لتحقيق جودة المراجعة، كما أنه بسبب كبر حجم أعمالها فإنها تحافظ دائما على سمعتها وبالتالي تنخفض عدد القضايا المرفوعة ضدها، لأن احتمال فشل المراجعة لديها ضعيف جدا.

لذلك ترى الباحثة أنه يمكن استخدام هذا المقياس كمؤشر لجودة المراجعة في هذا البحث لأنه يحقق كل العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة سواء المرتبطة بفريق المراجعة أو بمكتب المراجعة.

٥/١/٦ وسائل تدعيم جودة المراجعة

تسعى جميع الهيئات المهنية المنوطة بتطوير مهنة المراجعة إلى تدعيم وتحقيق جودة المراجعة، لأن ذلك يمثل الهدف الأسمى لفريق المراجعة. ولقد أوضحت دراسة عرفة ومليجي(٢٠١٣) أن نموذج عملية المراجعة ينبغي أن يتواكب مع مستجدات العصر، خاصة بعد الأزمات المالية المتعددة وانخفاض ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقرير المراجعة، لذلك ينبغي البحث عن وسائل لتدعيم وتحقيق جودة المراجعة.

ولقد اقترحت دراسة Krishnan, et al., (2017) الإشراف على مكاتب المراجعة من خلال هيئة أو جهة مستقلة كأحد وسائل لتدعيم جودة المراجعة. وتمت الدراسة من خلال عمل مقارنة بين المراجعات التي قام بها مكاتب المراجعة التي يُشرف عليها مجلس الاشراف على مكاتب مراجعة

الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية (PCAOB)، والمراجعات الأخرى التي تمت من خلال مكاتب مراجعة ليس عليها إشراف من أي جهة، وتوصل إلى أن جودة المراجعة تزداد في المراجعات التي تمت من خلال مكاتب يتم الإشراف عليها. ولقد أكدت دراسة Lohlein(2016) هذه النتيجة، واستنتجت امكانية تحسين وتدعيم جودة المراجعة من خلال الإشراف على مكاتب المراجعة أو من خلال فحص الزميل Peer review.

ولقد اهتم مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد (IAASB) بجودة المراجعة، من خلال تطوير الجوانب الشكلية والمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة كأحد الوسائل لتدعيم جودة المراجعة. حيث أصدر تعديلات جوهرية على معايير التقرير[٢] سواء في الشكل أو المحتوى وهدفت هذه التعديلات إلى تدعيم وتحسين جودة المراجعة.

كما طلب مجلس الاشراف على مكاتب مراجعة الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية (PCAOB) أيضا تطوير تقرير المراجعة مع تدعيم الاستقلال لفريق المراجعة والتغيير الدوري الإلزامي لمكتب المراجعة كوسائل لتحسين وتدعيم جودة المراجعة. ودعم ذلك دراسة Monroe and Hossain(2013) فقد استنتجت إمكانية تدعيم جودة المراجعة من خلال التدوير الإجباري لمكتب المراجعة سواء كل خمس سنوات أو أكثر، حيث تتحسن جودة المراجعة بسبب توافر الجرأة والقدرة لدي فريق المراجعة على إبداء الرأي السليم عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار. كما أوضحت دراسة الكاسح (٢٠١٥) إمكانية تدعيم جودة المراجعة من خلال التزام فريق المراجعة بالمعايير المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة، وأهمها الحفاظ على الاستقلال. حيث أوضحت دراسة Kumar and Lim(2015) أن مكتب آرثر اندرسون الذي تورط في فضيحة انهيار شركة انرون عام ٢٠٠١ كان لديه إمكانيات مادية وكوادر بشرية ذات كفاءة عالية ولكنهم فاقدين الاستقلال، مما قلل من قدرة فريق المراجعة على إبداء الرأي السليم بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار.

وبذلك يتضح أن المنوط بالمسئولية عن تدعيم وتحسين جودة المراجعة هي الهيئات المهنية المسئولة عن مهنة المراجعة، وتأسيسا على ما سبق فإن هذه التحسينات تتبلور في تطوير تقرير المراجعة بحيث يفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى تدعيم استقلال فريق المراجعة ومكتب المراجعة، وأيضا قيام هيئة مستقلة بالإشراف على مكاتب المراجعة. وترى

[٢] تم إصدار تعديلات على معايير المراجعة الدولية بشأن تقرير المراجع، وتم تفعيلها منذ ديسمبر ٢٠١٦، والتعديلات تخص معايير ٧٠٠، ٧٠٥، و٧٠٦ بالإضافة إلى إصدار المعيار ٧٠١.

الباحثة أن الإشراف الدوري على مكاتب المراجعة يمثل أداة قوية لتدعيم جودة المراجعة لأنها تحقق أغلبية العوامل المرتبطة بفريق المراجعة ومكتب المراجعة السابق ذكرها والتي تؤثر إيجابا على جودة المراجعة.

٢/٦ الإطار العام لفرضية الاستمرار ومسئولية مراقب الحسابات عنها

تعد فرضية الاستمرار أحد أهم الافتراضات في الفكر المحاسبي، لذلك سيتم تناوله من حيث مفهومه وأهميته من المنظور المحاسبي، ومسئولية مراقب الحسابات عنه، بالإضافة إلى الإجراءات التي يقوم بها للتحقق من مدى ملاءمة فرضية الاستمرار، والعوامل التي تدعم حكمه المهني.

١/٢/٦ مفهوم فرضية الاستمرار من المنظور المحاسبي

من المعروف أن الشركات جميعها تنشأ لتستمر، ومفهوم الاستمرارية ليس عليه جدل، فهو يعني بشكل عام أن الشركة تكون مستمرة إلى أجل غير محدد، أما محاسبيا فإن معيار المحاسبة الدولي الأول(IAS No.1) أوضح أن فرضية الاستمرار تعني أن تكون الشركة مستمرة في أعمالها ولا يتم تصفيتها في المستقبل المنظور وهو ما يعادل سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

وتعد فرضية الاستمرار أحد الركائز الأساسية التي بُني عليها الإطار الفكري للمحاسبة، ففي الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي تعد هذه الفرضية أهم الافتراضات لهذا الإطار، كما أن مبادئ المحاسبة والتي تمثل المرشد الأساسي لإعداد القوائم المالية ترتبط بصفة أساسية بفرضية الاستمرار. كما يوجد اعتقاد بأن فرضية الاستمرار هي الأساس لاشتقاق مبادئ المحاسبة، فقد أوضحت دراسة نمرة(٢٠٠٤) أن فرضية الاستمرارية تمثل الأساس الذي بُني عليه فرضية الدورية، ومن هذه الفرضية تم تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة، كما تم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية لأن إذا لم يكن لدى الشركة نية للتصفية فلا مانع من استخدام التكلفة التاريخية كأحد أهم أسس التقييم المحاسبي.

وبناءا على ما سبق فقد اتضح أهمية فرضية الاستمرار في بناء الفكر المحاسبي، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية هذه الفرضية إلا أنه لا يعني اعتبارها كأحد المسلمات، بمعنى أنه يستوجب البحث أولا عن أية عوامل أو ظروف أو مؤشرات تدل على عدم قدرة الشركة على الاستمرار، فإذا لم توجد تلك المؤشرات فيُستنتج أن الشركة قادرة على الاستمرار.

وتعد إدارة الشركة الجهة المسئولة عن تقييم فرضية الاستمرار، وعند علمها بأية عوامل مرتبطة بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار فإنه ينبغي الإفصاح عن تلك العوامل.

ولقد أوضح معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS No.1) أن فرضية الاستمرار Going Concern تعد من الفرضيات الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية. وتأسيسا على ذلك فطالما أعدت الشركة قوائم مالية فإن ذلك يمثل مؤشرا على أنها مستمرة، ولا يوجد نية لتصفيتها خلال سنة تالية لإعداد القوائم المالية. وذلك لأن في ظل فرضية الاستمرار يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أساس أن المنشأة قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبيعي.

وبالرغم من مسئولية الإدارة عن تقييم فرضية الاستمرار فإن مستخدمي القوائم المالية يطلبون من مراقب الحسابات عدم الاكتفاء بإبداء الرأي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، ولكن يطلبون منه التعمق في عمليات وأعمال الشركة بحيث يدق جرس الإنذار والقيام بالتنبيه في وقت مبكر عن أية عوامل أو أحداث أو ظروف ممكن أن تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار.

٢/٢/٦ مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرضية الاستمرار

مما لا شك فيه أن هناك جدلا كبيرا حول مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرضية الاستمرار للشركة محل المراجعة، وزاد هذا الجدل بسبب اعتقاد البعض أن هذ الفرضية غير ملائمة لتقييمها لأن تأثيرها غير مادي في عملية المراجعة، وذلك بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بها. ولكن في ظل المستجدات الحديثة في البيئة الاقتصادية وفي ظل المشكلات المالية الحادثة في القرن الحالي أصبح حتميا تحديد وتوضيح مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرضية الاستمرار. ولحسم هذا الجدل قامت الهيئات المهنية بإصدار المعايير التي توضح أبعاد وحدود هذه المسئولية، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ومحاولة تضييق فجوة التوقعات المرتبطة بهذا الشأن. ولمعرفة حدود وأبعاد هذه المسئولية ينبغي تحديدها واشتقاقها من أهم معايير المراجعة التي تناولت هذه المسئولية. وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من المعايير التي تناولت هذا الموضوع ومنها؛ معيار المراجعة الأمريكي رقم ١٢٦ (SAS No. 126)، ومعيار المراجعة المصري رقم ٥٧٠، ومعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ (ISA No. 570)، وسيتم تحديد هذه المسئولية من منظور معيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ لأنه يعتبر مطابق لمعيار المراجعة المصري، كما أن الاتجاه العام في بلدان العالم هو التوجه نحو الالتزام بالمعايير الدولية.

وبنظرة تحليلية متعمقة لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ بشأن الاستمرارية يتضح أن مسئوليات مراقب الحسابات تتلخص في الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار في إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان يوجد شكا جوهريا حول قدرة الشركة على الاستمرار بناءا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، والتي تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار. مع التأكيد على أن عدم وجود أية إشارة في تقرير مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، لا يمكن النظر إليه بأنه ضمانة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وذلك بسبب ما ورد في معيار المراجعة الدولي رقم ٢٠٠ بشأن أهداف المراجعة، حيث اتضح أن التأثيرات المحتملة للقيود المتلازمة لقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية تكون أكبر بالنسبة للأحداث المستقبلية والتي قد تكون سببا في توقف الشركة وعدم قدرتها على الاستمرار.

وعند تحقق مراقب الحسابات من تقييم الإدارة لفرضية الاستمرار فعليه أن يغطي نفس الفترة التي استخدمتها الإدارة لعمل تقييمها كما هو مطلوب وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية، والذي يكون في الغالب اثني عشر شهرا من تاريخ القوائم المالية. فإذا كان تقييم الإدارة يغطي فترة أقل فكما هو محدد في معيار المراجعة الدولي رقم ٥٦٠ بشأن الأحداث اللاحقة، فعلى مراقب الحسابات أن يطلب من الإدارة تمديد فترة تقييمها إلى اثني عشر شهرا. كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان تقييم الإدارة يشمل كافة المعلومات ذات العلاقة، وأن يستفسر من الإدارة حول معرفتها بالأحداث أو الظروف الحادثة بعد فترة التقييم والتي يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار.

كما ينبغي على مراقب الحسابات أن يقوم بإجراءات المراجعة الإضافية عند تحديد الأحداث أو الظروف التي تُثير الشك حول مقدرة الشركة على الاستمرار، مع الاخذ في الاعتبار عوامل التخفيف التي تقوم بها الإدارة، مثل؛ تقييم الخطط المستقبلية التي تقوم بها الإدارة، وتحديد مدى وجود الدعم الكافي لافتراضات الإدارة، مع طلب إقرارات خطية فيما يتعلق بالخطط المستقبلية ومدى جدواها. وأيضا على مراقب الحسابات تقييم مدى الحصول على أدلة كافية وملائمة تمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار عند اعداد القوائم المالية. كما يستنتج مراقب الحسابات حسب تقديره إمكانية وجود شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف يمكنها منفردة أو مجتمعة أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار. وتوجد تلك الشكوك عندما

يكون حجم أثرها المحتمل واحتمالية حدوثها كبير حسب تقدير مراقب الحسابات، بحيث يصبح الإفصاح الملائم عن طبيعة ودلالات هذه الشكوك أمراً ضرورياً.

وتنعكس مسئولية مراقب الحسابات بشأن التحقق من تقييم الإدارة لفرضية الاستمرار على تقريره حيث وضح معيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ بدائل الرأي التي يُبديها مراقب الحسابات في ظل الظروف المختلفة.

ففي حالة ملاءمة فرضية الاستمرار مع وجود عدم تأكد جوهري قد يؤدي إلى الشك في الاستمرار، والإدارة أفصحت بشكل كاف عن الأحداث التي أدت إلى هذا الشك، فإن مراقب الحسابات يبدي رأيا غير معدلا مع إضافة فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية، وتكون بعد فقرة أساس الرأي. وفي حالة عدم الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن تلك الأحداث فإن مراقب الحسابات يبدي رأيا متحفظا أو معاكسا حسب مقتضى الحال، ويتضمن التقرير إشارة صريحة إلى الشكوك التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار.

أما في حالة عدم ملاءمة فرضية الاستمرار للشركة ولم تقم الشركة بتقييم ذلك، وكان مراقب الحسابات لديه القناعة الكافية بأن الشركة لن تتمكن من الاستمرار في مزاولة أنشطتها، وتم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة فعلى مراقب الحسابات إبداء رأيا معاكسا.

وفي حالة رفض الإدارة القيام بتقييم فرضية الاستمرار أو مد فترته عندما يطلب مراقب الحسابات منها القيام بذلك، فينبغي على مراقب الحسابات أن يأخذ في الحسبان ما يترتب على ذلك من آثار في تقريره. فقد ينظر مراقب الحسابات إلى ذلك على أنه قيدا على نطاق الفحص وبالتالي يصدر تقريرا برأي متحفظ، وذلك في حالة وجود مؤشرات توضح أن هناك عدم تأكد قد يؤدي إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار. أما في حالة عدم وجود مثل تلك المؤشرات فإن مراقب الحسابات يفترض أن الشركة قادرة على الاستمرار.

وتأسيسا على ما سبق يتضح تطور مسئولية مراقب الحسابات بشأن فرضية الاستمرار، وينبع هذا التطور من التعديلات التي حدثت على معايير المراجعة الدولية، حيث أصدر مجلس معايير المراجعة الدولية والتأكيد IAASB تعديلات جوهرية على معايير المراجعة بشأن تقرير مراقب الحسابات، والتي تشمل معيار ٧٠٠، معيار ٧٠٥، ومعيار ٧٠٦ ، وانعكست هذه التعديلات بشكل

جوهري على مسئولية مراقب الحسابات بشأن فرضية الاستمرار مما استوجب إجراء تعديلات على معيار ٥٧٠ الدولي بشأن الاستمرارية.

وأهم هذه التعديلات والتي انعكست على مسئولية مراقب الحسابات بشأن فرضية الاستمرار؛ هي تغير شكل ومضمون تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ بشأن الرأي غير المعدل، حيث تضمنت فقرة مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة على أن من ضمن مسؤوليات الإدارة تقدير قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة، وتحديد ما إذا كان استخدام فرضية الاستمرار في المحاسبة ملائما، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية. كما تضمنت فقرة مسؤولية مراقب الحسابات على أن من مسؤولياته استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن الاستمرار.

وبالإضافة للتعديلات السابقة فلقد تم إصدار معيار ٧٠١ بشأن الإفصاح عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير مراقب الحسابات، واتضح من هذا المعيار أن الإفصاح عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار من الأمور الرئيسة للمراجعة والتي ينبغي الإفصاح عنها للمسؤولين عن الحوكمة.

ومن الجدير بالذكر أن التعديلات السابق ذكرها تمثل عناصر جديدة في تقرير مراقب الحسابات لم تكن موجودة في التقرير قبل تعديل المعايير. ومن وجهة نظر الباحثة أن تلك التعديلات تمثل اطمئنانا لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بعمل مراقب الحسابات بشأن التحقق من سلامة تقييم الإدارة عن مدي قدرة الشركة على الاستمرار، كما يؤكد اهتمام الهيئات المهنية بأهمية تقييم فرضية الاستمرار كتلبية لاحتياجات ومتطلبات مستخدمي القوائم المالية.

٣/٢/٦ إجراءات المراجعة للتحقق من سلامة تقييم الإدارة لفرضية الاستمرار

اتضح من النقاط السابقة أن إدارة الشركة هي المسئولة عن تقييم فرضية الاستمرار وتتحدد مسئولية مراقب الحسابات في التحقق من سلامة هذا التقييم، ومن الملاحظ أن معايير المراجعة التي تناولت الاستمرارية اهتمت أكثر بتحديد المؤشرات والظروف والأحداث التي قد تثير الشك لدى مراقب الحسابات بشأن الاستمرار أكثر من اهتمامها بالإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات في حالة شكه في استمرار الشركة (نمرة،٢٠٠٤). لذلك يستوجب على مراقب الحسابات ملاحظة المؤشرات والظروف التي قد تؤدي إلى وجود شكوك جوهرية بشأن استمرار الشركة، ثم القيام بإجراءات المراجعة التي تمكنه من الحكم على مدي قدرة الشركة على الاستمرار.

وتتعدد الأحداث أو الظروف أو كما يُطلق عليها المؤشرات التي تلقي بتكهنات سلبية حول فرضية الاستمرار والتي قد تقود منفردة أو مجتمعة إلى الشك في استمرار الشركة. وبنظرة تحليلية لمعيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ يتضح أنه تناول مجموعة من المؤشرات التي قد تساعد مراقب الحسابات في الحكم على مدي سلامة تقييم الإدارة لفرضية الاستمرار. ولقد تم تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات مالية وتشغيلية ومؤشرات أخرى، فمن **المؤشرات المالية؛** انخفاض نسبة التداول، ونسبة التداول السريعة، والتدفقات النقدية التشغيلية السالبة سواء في البيانات التاريخية أو المستقبلية، وهذا مؤشر على نقص سيولة الشركة مما يجعلها غير قادرة على سداد ديونها في تواريخ الاستحقاق المحددة وعدم القدرة على الامتثال لبنود اتفاقيات القروض أو تجديدها أو تعديل شروطها. بالإضافة إلى عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير المنتجات الجديدة الأساسية أو الاستثمارات الأساسية الأخرى. مع ملاحظة أن عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات بشكل عام أو الاعتماد الكبير على الاقتراض قصير الأجل لتمويل الأصول غير المتداولة يمثل مؤشرا يبعث الشك في قدرة الشركة على الاستمرار.

ومن ضمن المؤشرات المالية أيضا تحقق خسائر تشغيلية جوهرية، أو تدهور ملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية. وعدم مقدرة الشركة على تقديم توزيعات أو عدم سداد التوزيعات المستحقة، والتحول من المعاملات الآجلة إلى المعاملات النقدية وذلك بسبب فرض قيود على تعاملات الشركة، لأن في ظل نقص سيولة الشركة تقل ثقة الموردين في مقدرة الشركة على السداد في المستقبل مما يُزيد أزمة السيولة.

أما **المؤشرات التشغيلية** والتي قد تثير الشك لدى مراقب الحسابات في مقدرة الشركة على الاستمرار فإن أهمها؛ نية الإدارة لإيقاف العمليات، فقدان كوادر إدارية أساسية مع عدم وجود بديل لهم بنفس الكفاءة، فقدان عميل أو مورد مهم، ظهور منافس قوي، فقدان حق امتياز أو ترخيص يؤثر بشكل جوهري على الأرباح، وجود صعوبات في العمل بسبب نقص الموردين أو مشكلات عمالية او ضعف التجهيزات.

أما **المؤشرات الأخرى** التي تم الإشارة إليها في معيار المراجعة الدولي رقم٥٧٠ والتي تؤدي إلى الشك في استمرار الشركة فهي؛ عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى، وجود إجراءات ودعاوي قانونية أو تنظيمية مؤجلة ضد الشركة والتي إذا نجحت ستؤدي إلى مطالبات ضخمة من المرجح أن لا تستطيع الشركة الوفاء بها، وجود حوادث تعرضت لها الشركة

غير مؤمن ضدها أو التأمين أقل من الخسائر الحادثة، حدوث تغيرات في القانون أو النظام أو سياسة الدولة والتي من المتوقع أن تؤثر سلباً على الشركة.

وبالإضافة إلى المؤشرات السابقة فقد ذكرت دراسة الدلاهمة (٢٠١٢) أن إحجام البنوك عن تقديم القروض والتسهيلات للشركة تمثل أحد المؤشرات التي تؤدي إلى الشك في استمرار الشركة. كما اتضح من دراسة Feldman and Read (2013) أنه يمكن اعتبار التصنيف الائتماني المتدني للشركة مؤشرا لعدم مقدرتها على الاستمرار، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات أمريكية ووكالة Standard and Poors (S&P) للتصنيف الائتماني. أما دراستى Fargher and Jiang(2008) و Khaddafi(2015) فقد أوضحتا أن الفشل المالي للشركة من أهم المؤشرات التي قد تؤدي إلى الشك في استمرار الشركة، ويزداد هذا الشك عندما يكون الفشل المالي أثناء أو بعد فترت الأزمات المالية. كما يمكن اعتبار إفصاح الشركة عن أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية[٣] أحد مؤشرات الشك في استمرار الشركة، حيث أوضحت دراسة Jiang, et al.,(2010) أن الشركات التي أفصحت عن ذلك حصلت على تقرير مراجعة تم فيه الإشارة إلى عدم مقدرة الشركات على الاستمرار.

ولقد أظهرت دراستي Ababneh(2015) و Kim and Lee(2016) أن الشركات التي تعاني من الفشل المالي قد تقوم ببعض الممارسات التي تخفف من حدة هذا الفشل، ومن أهم تلك الممارسات هي إدارة الأرباح. لذلك يمكن النظر لإدارة الأرباح أنها أحد المؤشرات التي قد تؤدي إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار. كما ذكرت دراستى Parker, et al.,(2005) و Ababneh(2015) أن عدم الالتزام بحوكمة الشركات أيضا يمثل أحد تلك المؤشرات.

وبعد قيام مراقب الحسابات بملاحظة أحد أو بعض المؤشرات السابق ذكرها والتي يمكن أن تؤدي إلى الشك في استمرار الشركة فيجب عليه أن يقوم بأداء الإجراءات الإضافية، وبناءًا على هذه الإجراءات فإنه يحصل على أدلة كافية وملائمة لتأكيد أو استبعاد الشك في مقدرة الشركة على الاستمرار.

وتتعدد تلك الإجراءات ولكن يمكن اشتقاق أهمها من معيار المراجعة الدولي رقم ٥٧٠ وهي؛ تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح والبيانات المالية المرحلية والتوقعات ذات العلاقة مع

[٣] يكون هذا الإفصاح في شكل تقرير عن الرقابة الداخلية تبعا للمادة ٤٠٤ من قانون sox الأمريكي.

الإدارة، وفحص بنود سندات الدين واتفاقيات القروض وتحديد ما إذا تم خرقها، وأيضا قراءة محاضر اجتماعات المساهمين والمكلفين بالرقابة واللجان ذات العلاقة لمعرفة المصاعب المالية، بالإضافة إلى الاستفسار عن الاستشارات القانونية للشركة فيما يخص التقاضي والمطالبات ومعقولية تقييم الإدارة لنتائجها وتقدير انعكاساتها المالية، وتحديد مدى وجود ترتيبات لتوفير دعم مالي وإمكانية تطبيقها مع الأطراف ذات العلاقة أو أطراف أخرى، وتقييم القدرة المالية لهذه الأطراف على توفير أموال إضافية وطلب مصادقة خطية من تلك الأطراف والحصول على دليل بشأن قدرتها على توفير هذا الدعم.

كما يقوم مراقب الحسابات بتقييم خطط الشركة للتعامل مع طلبات العملاء غير المنفذة، بالإضافة إلى القيام بإجراءات المراجعة المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتحديد الأحداث التي قد تقلل من الشك في مقدرة الشركة على الاستمرار، أو خلافا لذلك تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، والتحقق من وجود وكفاية تسهيلات الاقتراض وفحص بنودهم، والحصول على تقارير الأعمال التنظيمية ومراجعتها، وتحديد كفاية الدعم المقدم لأي عمليات تصرف بالأصول تم التخطيط لها.

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة فإن مراقب الحسابات يقوم بتقييم خطط الإدارة للأعمال المستقبلية، والاستفسار منها حول هذه الخطط، وقد تكون هذه الخطط على سبيل المثال تصفية الأصول أو الاقتراض أو إعادة هيكلة الديون أو تقليل أو تأخير النفقات أو زيادة رأس المال.

كما يقوم مراقب الحسابات بمقارنة المعلومات المالية المستقبلية للفترات السابقة الأخيرة مع النتائج التاريخية، ومقارنة المعلومات المالية المستقبلية للفترة الحالية مع النتائج المتحققة حتى تاريخه.

ويتضح مما سبق أن إدارة الشركة هي المسئولة عن تقييم فرضية الاستمرار وتنحصر مسئولية مراقب الحسابات في التحقق من سلامة هذا التقييم ولكي يفي مراقب الحسابات بهذه المسئولية ينبغي القيام بإجراءات إضافية للمراجعة تمكنه من الحكم الصحيح على فرضية استمرار الشركة، وقبل القيام بهذه الإجراءات ينبغي الملاحظة الجيدة للمؤشرات التي قد تؤدي إلى تكهنات سلبية بشأن استمرارية الشركة. واتضح سابقا أن هناك العديد من تلك المؤشرات ولا يوجد لها ترتيب أو أفضلية مؤشر عن الآخر من حيث الأهمية. وتتفق الباحثة مع دراستي Fargher and Jiang (2008) و Khaddafi (2015) أن أهم مؤشر من تلك المؤشرات السابق ذكرها هو مؤشر الفشل المالي الذي تتعرض له الشركة. حيث ترى الباحثة أن بقية المؤشرات سواء المؤشرات المالية أو المؤشرات

التشغيلية أو المؤشرات الأخرى قد تكون سببا أو نتيجة للفشل المالي، لذلك سيتم الاعتماد في هذا البحث على مؤشر الفشل المالي للشركة كوسيلة لتقييم مقدرة الشركة على الاستمرار.

٤/٢/٦ عوامل تدعيم الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة

عندما تقوم الإدارة بتقييم فرضية الاستمرار فإن مراقب الحسابات يعتمد على حكمه المهني وخبرته للحكم على سلامة هذا التقييم، لذلك ينبغي تدعيم حكمه المهني لمساعدته على الوفاء بمسئوليته تجاه مستخدمي القوائم المالية بشأن استمرارية الشركة. ولقد قدمت دراسة محمود (٢٠١٣) إطارا لتدعيم كفاءة الحكم المهني لمراقب الحسابات في هذا الشأن، وتتمثل أدوات هذا الإطار في؛ الحفاظ على استقلال مراقب الحسابات، وأن يكون خبيرا في صناعة العميل، وأن يقوم بالاستعانة بمراجع قضائي Forensic auditor لمساعدته في فهم وفحص المشكلات المالية التي تظهر أثناء عملية المراجعة، واحتفاظه بسجل يتضمن الحالات التي لجأت فيها إدارة الشركة إلى اتباع ممارسات إدارة الأرباح في المراجعات السابقة، كما أن تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تعضد من الحكم المهني لمراقب الحسابات. وأيضا حضور مراقب الحسابات للبرامج التدريبية التي تساعده على تعضيد حكمه المهني واستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي تمثل أحد الوسائل لتدعيم قراره بشأن استمرارية الشركة.

وبالنظر إلى الأدوات السابق ذكرها يتضح أن أغلبها تمثل محددات وعوامل جودة المراجعة التي تم الإشارة إليها سابقا. وبالتالي يمكن استنتاج أن حرص مراقب الحسابات على جودة المراجعة تمكنه من الحكم المهني السليم بشأن استمرارية الشركة.

ولتدعيم هذا الاستنتاج فقد ذكرت دراسة Geiger and Rama (2006) أن حفاظ مراقب الحسابات على جودة المراجعة تمثل أحد العوامل المؤثرة في سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار. كما ذكر أن هذه الجودة تتحقق عندما يكون مكتب المراجعة الذي ينتسب إليه مراقب الحسابات لديه شراكة أو أحد فروع مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4. وأكدت على ذلك دراسة Tagesson and Ohman(2015) حيث ركزت على كفاءة مراقب الحسابات كأحد عوامل تحقيق جودة المراجعة، واستنتجت أن قدرة مراقب الحسابات على الحكم السليم على تقييم الإدارة بشأن استمرارية الشركة يتأثر إيجابا بكفاءته، وتزداد هذه الكفاءة عندما ينتسب مراقب الحسابات لمكتب مراجعة لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4. ولقد توصلت دراسة Svanberg and Ohman(2014) لنفس النتيجة، وتم تبرير هذه النتيجة

بأن مكاتب المراجعة الكبرى العالمية لديها العديد من العملاء ولا يخشون فقد العملاء وخسارة الأتعاب، لذلك لديهم الجرأة الكافية التي تمكنهم من إبداء الرأي السليم بشأن استمرارية الشركة.

ومن الجدير بالذكر أن خطر فقد الأتعاب سواء أكانت أتعاب عملية المراجعة للقوائم المالية التاريخية أو أتعاب خدمات أخري غير المراجعة يقدمها المكتب لنفس العميل قد يؤثر سلبا على حكم مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة. وأكدت على ذلك دراستي Habib(2013) و Ratzinger–Sakel(2013) حيث اتضح منهما أن خطر فقد الأتعاب يزداد في مكاتب المراجعة الصغيرة، ولا يحدث غالبا في مكاتب المراجعة الكبرى.

وتأسيسا على ما سبق يتضح تعدد العوامل التي تساعد على تدعيم الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وتعد أغلبها عوامل لتحقيق جودة المراجعة. وأحد أهم هذه العوامل يتمثل في الانتساب لمكتب مراجعة يمثل أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية. وذلك يعزز من النتيجة التي تم التوصل إليها سابقا عند تحديد مقاييس جودة المراجعة.

وتنبع أهمية رأي مراقب الحسابات عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار من نظرة المستثمرين لهذا الرأي كمعلومة مفيدة ومؤثرة في تسعير الأسهم. وتتعاظم هذه الفائدة عندما يتم إصدار تقرير المراجعة قبل توقعات السوق (O'Reilly, 2009). واستنتجت دراستي Dong, et al.,(2015) و Kausar, et al.,(2017) أن أسعار الأسهم تنخفض بشدة بعد إصدار تقرير مراقب الحسابات المُشار فيه إلى وجود شكوك جوهرية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار، وخاصة عندما يكون هذا التقرير غير متوقع من قبل المستثمرين. كما أن هذا الرأي هام بالنسبة للدائنين، فلقد أوضحت دراسة Feldman and Read(2013) أن إصدار مراقب الحسابات لتقرير يشير فيه إلى وجود شكوك جوهرية بشأن استمرارية الشركة يؤثر بالسلب على التصنيف الائتماني للشركة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

وللتأكيد على أهمية رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية فكما اوضحنا سابقا أن معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ بشأن الأمور الرئيسة للمراجعة اعتبر الشك في استمرارية الشركة من الأمور الرئيسة للمراجعة والتي ينبغي ذكرها في تقرير المراجعة. لذلك ينبغي على مراقب الحسابات الحرص دائما على سلامة رأيه في مدى قدرة الشركة على الاستمرار، لأن الخطأ في هذا الرأي يؤثر سلبا على السوق فإذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار وقام مراقب الحسابات بالإشارة في تقريره إلى أنها غير قادرة على الاستمرار فإن ذلك يؤثر سلبا على انخفاض أسعار أسهمها وعلى قرارات

الاستثمار والائتمان المتعلقة بها، مما قد يؤدي فعليا إلى عدم قدرتها على الاستمرار في المستقبل ويطلق على هذا الخطأ (الخطأ من النوع الأول Type 1 error) (Mayer, et al., 2014).

أما إذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار ولم يشر مراقب الحسابات في تقريره عن ذلك، فإن هذا الأمر يؤثر سلبا على قرارات المستثمرين، من حيث قيامهم بالاختيار العكسي بسبب نقص المعلومات لديهم مما يؤثر بالسلب على سوق الأوراق المالية، وهذا الخطأ يُطلق عليه (الخطأ من النوع الثاني Type 2 error) (Mayer, et al., 2014) وقد يتجنب مراقب الحسابات تلك االأخطاء بحرصه على جودة المراجعة.

٣/٦ تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار واشتقاق فرض البحث.

اتضح من الأقسام السابقة أن الهدف الأساسي لمراقب الحسابات هو إبداء رأي فني محايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية مع تحقيق جودة المراجعة. واتضح أيضا أن معظم الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع جودة المراجعة ركزت على عنصرين هما؛ التزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية والوفاء بتوقعات وحاجات مستخدمي القوائم المالية. كما اتضح أن أهم احتياجات مستخدمي القوائم المالية تتبلور في قيام مراقب الحسابات بدق ناقوس الخطر مبكرا بشأن مدى قدرة الشركة على الاستمرار. لذلك توسعت مسئوليات مراقب الحسابات وشملت التحقق من مدى سلامة تقييم الإدارة لفرضية الاستمرار وذلك تبعا لمعيار ٥٧٠ الدولي والمصري بشأن الاستمرار.

ومن دراسة وتحليل التعديلات الحديثة التي تمت على معايير المراجعة الدولية اتضح أن مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات بشأن فرضية الاستمرار لم تتغير. ولكن كان في السابق قبل تعديل معايير المراجعة الدولية والتي كانت تتشابه إلى حد التطابق مع معايير المراجعة المصرية، لا يُطلب من مراقب الحسابات للوفاء بهذه المسئولية أداء إجراءات مراجعة إضافية للتحقق من مدى قدرة الشركة على الاستمرار إلا في حالة وجود مؤشرات تؤدي إلى شكوك جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار، وهذه هي الحالة الوحيدة التي كان يشير فيها مراقب الحسابات في تقريره عن استمرارية الشركة.

ولكن مع إصدار التعديلات على معايير المراجعة الدولية وكما تم الإشارة إليها سابقا فإن مراقب الحسابات يذكر صراحة في تقريره مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة، وتوضيح ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن الاستمرار.

وهذا يعني أن مراقب الحسابات لا يقوم بالتحقق من سلامة فرضية الاستمرار فقط في حالة وجود شكوك جوهرية تؤدي إلى الشك في مقدرة الشركة على الاستمرار، ولكن سيقوم بهذا التحقق دائما في كل عملية مراجعة وسيصبح جزءا أساسيا من إجراءات المراجعة. لذلك سيسعى مراقب الحسابات دائما للوفاء بهذه المسئولية من خلال تحقيقه لجودة المراجعة.

ومن الجدير بالذكر أن عندما اقترح مجلس معايير المراجعة الدولي والتأكيد (IAASB) التعديلات المشار إليها سابقا في تقرير مراقب الحسابات رفضتها العديد من الجهات حيث أوضحت دراسة عرفة ومليجي(٢٠١٣) أن هذه التعديلات لم يتم تأييدها من جهات عديدة خاصة الممارسين للمهنة، حيث أبدت منشأة (KPMG) للمراجعة قلقها من وجود عبارات واضحة في تقرير مراقب الحسابات بشأن مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار، حيث قد يؤدي ذلك من وجهة نظرها إلى سوء فهم، كما أن وجود هذه الفقرة يؤدي إلى توسيع نطاق مسئوليات مراقب الحسابات بما يتعدى قدراته.

وترى الباحثة أنه بما أن وجود هذه العبارات أصبح أمرا واقعا، حيث تم تفعيل التعديلات على المعايير الدولية منذ عام ٢٠١٦ فإنه لا ينبغي البحث عن مدى جدوى وجود تلك العبارات في تقرير مراقب الحسابات من عدمها، ولكن الأفضل هو البحث عن كيفية وفاء مراقب الحسابات بالمسئوليات التي اضيفت عليه بشأن تقييم فرضية الاستمرار.

كما ترى الباحثة أن وجود مثل هذه العبارات سيضيف قيمة أكبر لتقرير مراقب الحسابات حيث سيزيد محتواه المعلوماتي، كما يمكن استخدامها كمؤشر لجودة المراجعة. وفي نفس السياق فقد أوضحت دراسة Carson, et al., (2013) أن سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار يمثل مؤشرا جيدا على جودة المراجعة، ويحقق الهدف الأساسي للمراجعة من حيث إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وتنبيه مستخدمي القوائم المالية بالمخاطر التي قد تحدث للشركة في المستقبل القريب. وبذلك فإن القدرة على إبداء الرأي السليم بشأن استمرارية الشركة قد يمثل أحد مؤشرات جودة المراجعة. وأيضا لا يمكن إبداء هذا الرأي إلا بتحقق جودة المراجعة، أي أن العلاقة بينهما تبادلية.

ويسعى البحث إلى التحقق من أن مراقب الحسابات إذا حرص على جودة المراجعة فيكون قادرا على تقييم فرضية الاستمرار للشركة بشكل صحيح.

وفي هذا السياق اتضح سابقا أن أغلبية فرق المراجعة المنتسبة لمكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 يحرصون على تحقيق جودة المراجعة. وبالتالي يمكن اعتبار ذلك مؤشرا لجودة المراجعة، كما استنتجت دراسة Payne (2002) أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها الحافز لتبني المعايير المرتبطة بجودة المراجعة. وذلك للحفاظ على سمعتهم، وتمكينهم من الحصول على أتعاب مرتفعة، كما أن الحفاظ على جودة المراجعة يخفض من عدد الدعاوي القضائية المحتمل أن يتعرض لها مكتب المراجعة. ولقد دعمت دراسة Myers, et al.,(2014) هذا الاستنتاج فأوضحت أن مراقبي الحسابات المنتسبين لمكاتب المراجعة الكبرى Big4 أكثر دقة في تقييم فرضية الاستمرار لعملاءهم، وانخفض بالنسبة لهم الخطأ من النوع الأول والثاني بشأن التقرير عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار.

وبالنظر لبيئة الممارسة المهنية في مصر يتضح أن معايير المراجعة المصرية لم يتم تعديلها أسوة بالتعديلات الحادثة في معايير المراجعة الدولية، وبذلك فإن مسئولية مراقب الحسابات في مصر كما كانت عليه في السابق قبل تعديل معايير المراجعة الدولية. وبالتالي فإن مراقب الحسابات في مصر يتحقق من مدى سلامة تقييم إدارة الشركة لفرضية الاستمرار ومدى ملاءمته لإعداد القوائم المالية، مع أداء إجراءات إضافية للتحقق من مدى قدرة الشركة على الاستمرار فقط في حالة وجود مؤشرات تؤدي إلى شكوك جوهرية بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار.

وبالنظر إلى جودة المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر يتضح انخفاض جودة المراجعة، حيث أوضحت دراسة عيسى(٢٠٠٨) أن هناك ضعف في مصداقية تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركات في الإفصاح عن ممارسات إدارة الأرباح. ويرجع هذا الضعف إلى انخفاض جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية. كما تنخفض جودة المراجعة بسبب طول مدة المراجعة مع نفس المكتب، وعدم كفاية تأهيل مراقب الحسابات، بالإضافة إلى عدم استقلاله الكافي. ولقد طالبت دراسة الإبياري(٢٠١١) بتحسين جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية خاصة في ظل تزايد ممارسات إدارة الارباح من بعض الشركات، واتجاه مكاتب المراجعة لتخفيض أتعابها مما يقلل من جودة المراجعة.

ولقد قامت دراسة عرفة ومليجي (٢٠١٣) باقتراح مجموعة من العوامل التي من الممكن أن تحسن جودة المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر، ومن هذه العوامل تدعيم استقلال مراقب الحسابات، الالتزام بالتدوير الاجباري لمراقبي الحسابات، ومنع مكاتب المراجعة التي لديها نسبة كبيرة من سوق العمل من أداء خدمات أخرى لعميل المراجعة. كما تم اقتراح تحسين شفافية عملية المراجعة من حيث الافصاح عن الاسم الشخصي لشريك المراجعة، والأتعاب المتحصل عليها. كما تم اقتراح بعض التعديلات على معايير المراجعة المصرية ومنها معايير المراجعة بشأن تقرير المراجعة، خاصة إضافة عبارات في هذا التقرير عن مدى ملاءمة فرضية الاستمرار للعميل وبعض التعديلات الأخرى، مما يشكل تحسينا في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، وذلك أسوة بالتعديلات التي تمت على معايير المراجعة الدولية والتي لم يقابلها أية تعديلات في معايير المرجعة المصرية.

ومما سبق يمكن النظر لعلاقة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة على أنه أحد مؤشرات جودة المراجعة، أي أن المراجعة تتحسن جودتها إذا كان مراقب الحسابات قادرا على إبداء الرأي السليم بشأن استمرارية الشركة. كما يمكن النظر إلى سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركة لا تتحقق إلا بتحقق جودة المراجعة، أي أنهما وجهان لنفس الشيء. وتعتقد الباحثة أن وجهة النظر الثانية أقوى، لذلك يسعى البحث لإثبات هذه العلاقة.

وبالرغم من أهمية جودة المراجعة وأهمية سلامة الرأي بشأن استمرارية الشركة إلا أنه في الواقع العملي، وفي ظل ظروف العمل سواء في مصر أو دول العالم الأخرى، يقل احتمالية إشارة مراقب الحسابات في تقريره إلى الشك في استمرار الشركة. وأكدت على ذلك دراسة Ittonen, et al., (2017) حيث أظهرت أن نسبة تقارير المراجعة التي أشارت إلى الشك في استمرار الشركة تعادل نسبة ٨% فقط من حالات الإفلاس المتوقعة للشركات.

وبالتالي فإن مراقب الحسابات لا يميل إلى الإشارة في تقريره إلى الشك في استمرارية الشركة. ويمكن إرجاع ذلك إلى قلقه من فقد العميل، أو من الآثار السلبية التي قد تحدث للعميل إذا كان الرأي غير سليم، وبالتالي يعجل من إفلاس الشركة أو قلقه من انخفاض جودة المراجعة.

وعموما إذا تحققت جودة المراجعة فقد تنعكس إيجابا على دقة عمل مراقب الحسابات وبالتالي سلامة رأيه عن قدرة الشركة على الاستمرار، وبذلك يمكن اشتقاق فرض البحث كما يلي:

فرض البحث: تؤثر جودة المراجعة إيجابا على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

٤/٦ الدراسة التطبيقية

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار، ولتحقيق هذا الهدف تم القيام بالدراسة التطبيقية لاختبار فرض البحث الذي تم اشتقاقه من الدراسة النظرية، لذلك سنتناول فيما يلي: أهداف الدراسة التطبيقية، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، ثم التحليل الإحصائي ونتائجه.

١/٤/٦ أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرض البحث لمعرفة العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وسيتم اختبار هذه العلاقة على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، وتم اختيار بيئة الممارسة المهنية في مصر بسبب ما تعانيه من انخفاض في جودة المراجعة، ومحاولة ايجاد الوسائل لدعم جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية.

٢/٤/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يمكن تحديد المتغير التابع والمستقل من فرض البحث السابق ذكره كما يلي:

أولا: المتغير المستقل

تمثل **جودة المراجعة** المتغير المستقل للبحث، وكما أوضحنا فإن مقاييس جودة المراجعة متعددة ولكن يمكن إجمالها وانعكاسها في مقياس واحد وهو أن يكون مكتب المراجعة شريكا مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 وذلك قياسا على: (Palmrose (2000); Payne (2002); Geiger and Rama (2006); Myers, et al.,(2014); Svanberg and Ohman (2014); Tagesson and Ohman (2015)).

ثانيا: المتغير التابع

يعد **سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار** المتغير التابع للبحث، وسيتم قياس هذا المتغير على مرحلتين؛ الأولى تتمثل في تحديد مدى الإشارة في تقرير مراقب الحسابات للشكوك الجوهرية التي تؤثر على استمرارية الشركة، وذلك من خلال فحص تقارير

المراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك قياسا على (2015) Khaddafi. أما المرحلة الثانية فإنها تتبلور في تحديد مدى سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن فرضية الاستمرار. وذلك من خلال تحديد الشركات التي قد تعاني من مشكلات مالية ولديها مؤشرات مالية سلبية وبالتالي لديها شكوك جوهرية في قدرتها على الاستمرار، ومن ثم مدى قيام مراقب الحسابات بالإشارة إلى ذلك في تقريره، وذلك قياسا على(2017) ,.Wardayati, et al.

٣/٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل الشركات المسجلة في البورصة المصرية. أما عينة الدراسة تتمثل في سحب عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والتي لديها أزمات مالية قد تؤدي إلى الشك في استمراريتها في المستقبل المنظور. ولتحقيق أغراض البحث سيتم سحب عينة من الشركات التي تعاني من أحد العوامل المسببة للأزمات المالية والتي اتفقت عليها العديد من الدراسات السابقة ومنها (Parker, et al., (2005); Knccheel and Vanstraeleen (2007); Kim and Lee (2016); Foster and Shastri (2016)). وتتمثل هذه العوامل في رأس المال العامل السالب، التدفقات النقدية السالبة، الأرباح المحتجزة السالبة (الخسائر المتراكمة)، وصافي الخسائر التشغيلية.

وترى الباحثة أن وجود أحد أو بعض أو كل هذه العوامل ليس شرطا على أن الشركة غير قادرة على الاستمرار، لذلك كانت تطمح الباحثة إلى أن تحصل على بيانات الشركات المصرية التي تم إعلان إفلاسها بالفعل ومن ثم معرفة نوع رأى مراقب الحسابات الذي حصلت عليه تلك الشركات للسنة السابقة لإعلان الإفلاس. ولكن بسبب عدم وجود قاعدة بيانات عن افلاس الشركات في مصر، فإنه سيتم سحب عينة البحث من خلال تحديد القدرة المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية بواسطة أحد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي أو الإفلاس، وتعتمد هذه النماذج على أسلوب إحصائي يُطلق عليه التحليل التمييزي، ولقد ذكرت دراسة نمرة(٢٠٠٤) أن هذا التحليل ينقسم إلى نوعين؛ الأول يتمثل في التحليل التمييزي أحادي المتغير Univariate وأهم وأشهر هذه النماذج هو نموذج Beaver ويعتمد هذا النموذج على التنبؤ بالإفلاس من خلال نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الخصوم. ويتميز هذا النموذج بالسهولة في التطبيق، ولكن يعاب عليه أنه يعتمد على نسبة مالية واحدة تقيس خاصية واحدة من خصائص الشركة وإغفال باقي الخصائص.

أما النوع الثاني فإنه التحليل التمييزي متعدد المتغيرات Multivariate ويعد نموذج Altman–Z.score أهم هذه النماذج وأشهرها وأكثرها استخداما في التنبؤ بإفلاس الشركات. لذلك سيتم

الاعتماد على هذا النموذج لتحديد مدى تعثر الشركات نتيجة الفشل المالي، وبالتالي احتمالية عدم قدرتها على الاستمرار، والتي تمثل عينة الدراسة، وذلك قياسا على (Wardayati, et al.,(2017.

ولقد طور Altman هذا النموذج عام ١٩٦٨ وأجري عليه بعض التعديلات منذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠١٤، ويتميز هذا النموذج بالدقة حيث أوضحت دراسة (Wardayati, et al.,(2017 أن هذا النموذج استطاع أن يتنبأ بنسبة ٨٢% من الشركات المحتمل إفلاسها. ويتكون هذا النموذج من مجموعة من النسب المالية والتي تمكن من التنبؤ بإفلاس الشركات ويظهر ذلك النموذج في المعادلة التالية تبعا (Altman(1968:

Z.score=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+0.99X5

حيث أن:

X1 رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X2 الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

X3 الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X4 القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات

X5 المبيعات / إجمالي الأصول

والنتيجة الأساسية لهذا النموذج توضح أن درجة Z إذا كانت أعلى من ٢.٩٩ فمعنى ذلك أن الشركة تتمتع بالاستقرار المالي ولا يوجد أية احتمال لتعثرها ماليا، وبالتالي يمكن الحكم على الشركة أنها قادرة على الاستمرار. أما إذا كانت قيمة Z أقل من ١.٨١ فيدل ذلك على أن الشركة لديها مشكلات مالية وتعثر مالي وهناك احتمال كبير لعدم قدرتها على الاستمرار. أما إذا كانت قيمة Z تتراوح بين ١.٨١ و ٢.٩٩ فيصعب إعطاء قرارا حاسما بأن الشركة تتعرض لمشكلات وتعثر مالي، ويعني ذلك أن الأمر يحتاج لمزيد من الدراسات والبحث وأحيانا الحكم الشخصي لمعرفة مدى قدرة الشركة على الاستمرار.[٤]

وبالرغم من أن هذا النموذج يعد من أفضل النماذج وأشهرها استخداما في الوقت الحاضر للتنبؤ بالفشل المالي للشركة، إلا أن من عيوبه تطبيقه على الشركات الصناعية فقط كما يصعب تطبيقه

[٤] من الجدير بالذكر أن قيمة Z إذا كانت تتراوح بين ٢.٩٩ و ٢.٧ فإن وضع الشركة ليس خطيرا، أما إذا كانت قيمة Z أقل من ٢.٧ وأكبر من ١.٨١ فإن وضع الشركة مقلق ولابد من توخي الحذر من قبل إدارة الشركة لتجنب الفشل المالي، ولكن هناك شركات عديدة استمرت وكانت قيمة Z في هذا المدى.

على الشركات غير المدرجة بالبورصة حيث يصعب إيجاد القيمة السوقية لحقوق الملكية[٥] للشركات غير المدرجة.

وتأسيسا على ما سبق فإن نماذج التنبؤ بالفشل المالي قد تمكن من تحديد مدى قدرة الشركات على الاستمرار وذلك لأن أهم مؤشر من مؤشرات استمرار الشركة هي المؤشرات المالية، ويمثل نموذج Beaver ونموذج Altman–Z.score من أهم هذه النماذج. وبسبب أوجه النقد التي وُجهت لنموذج Beaver فيصعب استخدامه في التنبؤ بمدى قدرة الشركات على الاستمرار. لذلك سيتم الاعتماد على نموذج Altman–Z.score للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المصرية ومن ثم تحديد مدى قدرتها على الاستمرار. ولأن هذا النموذج يطبق فقط على الشركات الصناعية لذلك ستقتصر عينة الدراسة على الشركات الصناعية كما ستقتصر على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية حتى يسهل إيجاد القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركات.

٤/٤/٦ أدوات وإجراءات الدراسة

سيتم إجراء البحث على ثلاث مراحل قياسا على Wardayati, et al.,(2017) كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم تحديد عينة البحث من خلال نموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية والتي تعاني من أحد العوامل المسببة للأزمات المالية والتي تتمثل في رأس المال العامل السالب، التدفقات النقدية السالبة، الأرباح المحتجزة السالبة (الخسائر المتراكمة)، وصافي الخسائر التشغيلية. حيث يتم اختيار الشركات التي لديها قيمة Z أقل من ١.٨١، وسيتم اعتبار هذه الشركات ذات مخاطر مالية ومهددة بالإفلاس وبالتالي قد تكون غير قادرة على الاستمرار، وهذه الشركات تمثل عينة البحث.

ولأغراض دقة النتائج سيتم إجراء نموذج (Z.score) ثلاث مرات حيث يتم إجراؤه باستخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية كتحليل اساسي لفرض البحث، ثم يتم إجراؤه باستخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية في تاريخ لاحق لتقرير مراقب الحسابات، وأيضا إجراؤه باستخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية بعد تاريخ إعداد القوائم المالية بثلاثة أشهر.

[٥] من الجدير بالذكر أن Altman قام عام ١٩٧٧ بتطوير نموذج ZETATM ، وهو الجيل الثاني لنموذج Z.score والذي يصلح للشركات غير المسجلة في البورصة، وهو نفس النموذج الأصلي مع استبدال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية، مع بقاء النسب الأخرى كما هي مع تغيير معاملات هذه النسب.(Altman, et al., 1977)

المرحلة الثانية: يتم فحص تقرير مراقب الحسابات للشركات التي تم تحديدها في المرحلة الأولى، ومن ثم تحديد رأي مراقب الحسابات الذي حصلت عليه الشركة بشأن استمراريتها، وبالتالي تقييم مدى سلامة ذلك الرأي.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم إدخال متغير جودة المراجعة من خلال تحديد نوع مكتب المراجعة الذي قام بالمراجعة للشركات التي تم تحديدها في المرحلة الأولى، وذلك من حيث شراكة مكتب المراجعة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4.

ومن خلال إجراء انحدار خطي بسيط يتم تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. فتبعا لمعيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠ إذا وُجدت شكوك جوهرية تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار، وأفصحت الشركة عن ذلك فإن مراقب الحسابات يلفت الانتباه مع إبداء رأيا نظيفا، أما إذا لم تفصح الشركة عن ذلك فإنه تبعا للحكم المهني للمراجع فقد يُبدي رأيا متحفظا أو معاكسا. مع ملاحظة أن عدم قيام مراقب الحسابات بلفت الانتباه أو تعديل رأيه بسبب الشك في استمرار الشركة، بالرغم من وجود مؤشرات تدل على ذلك فإن مراقب الحسابات يقع في الخطأ من النوع الثاني. وبالتالي عند تحديد نوع مكتب المراجعة الذي ينتسب إليه مراقب الحسابات الذي وقع في هذا الخطأ، فإذا كان مراقب الحسابات غير منتسب لأحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية فإنه يتم قبول فرض البحث، أما إذا كان ينتسب لأحد تلك المكاتب فإنه يتم رفض فرض البحث.

ولأغراض دقة النتائج التي يتم الحصول عليها من التحليل السابق سيتم إجراء تحليل إضافي لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك من خلال إدخال متغيرات رقابة متمثلة في حجم شركة العميل ودرجة تركز الملكية لشركة العميل، ولتحديد العلاقة بين تلك المتغيرات يتم إجراء انحدار خطي متعدد.

٦/٤/٥ التحليل الإحصائي الأساسي

يتم اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط ببرنامج SPSS[٦] وتظهر العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل كما يلي:

[٦] تم الاعتماد على برنامج SPSS.23

$AO= \beta0 + \beta1AQ+ \epsilon$

حيث أن

AO: Auditor Opinion (المتغير التابع) رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

β: Constant قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

AQ: Audit Quality (المتغير المستقل) جودة المراجعة.

ϵ : الخطأ العشوائي.

وتظهر نتائج تحليل الانحدار في الجداول التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.281[a]	.079	.072	.47738

a. Predictors: (Constant), AQ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	DF	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.567	1	2.567	11.263	.001[b]
	Residual	29.854	131	.228		
	Total	32.421	132			

a. Dependent Variable: AO

b. Predictors: (Constant), AQ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.514	.046		11.236	.000
	AQ	.361	.108	.281	3.356	.001

a. Dependent Variable: AO

ومن الجداول السابقة يمكن تحديد معادلة الانحدار كما يلي

$AO = 0.514 + 0.361\ AQ + \epsilon$

ويتضح من هذه المعادلة أن العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار إيجابية. كما يتضح أن معامل التحديد R^2 يساوي ٠,٠٧٩ وهذا يعني أن ٧,٩% من التغير في رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار يفسره التغير في

جودة المراجعة. كما أن هذه العلاقة معنوية لأن P–value تساوي ٠.٠٠١ أي أقل من ٠.٠٥ مستوي المعنوية (أمين،٢٠٠٨، ص ١١٦). ويمكن توضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل من خلال خط الانحدار في الشكل التالي:

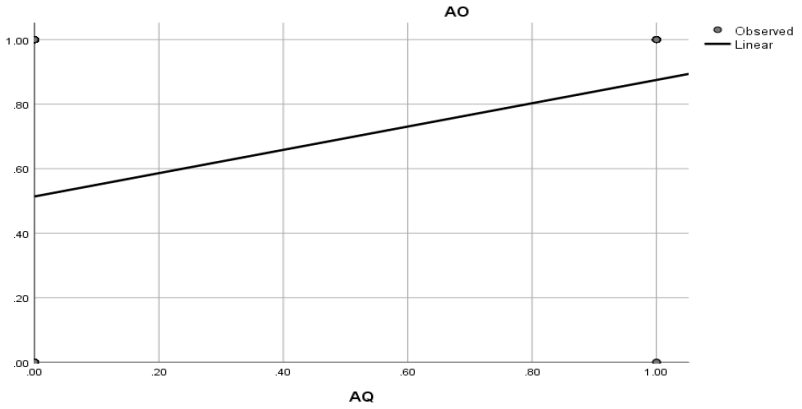

ويتضح من التحليل الإحصائي السابق عرضه والشكل السابق لخط الانحدار أن العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار في الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية علاقة إيجابية. أي أن جودة المراجعة تؤدي إلى سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار، وهذا يؤدي إلى **قبول فرض البحث**. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات ((2006) Geiger and Rama ; Kncchel and 2007) Vanstraelen ;(2015) Khaddafi) حيث توصت تلك الدراسات إلى أن العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة الرأي بشأن الاستمرارية علاقة إيجابية. ولكن لا تتوافق هذه النتيجة مع دراسة Payne(2002) حيث استنتجت أن جودة المراجعة ليس لها تأثيرا جوهريا على الرأي بشأن الاستمرار.

وترى الباحثة أن الدراسات التي أوضحت أن العلاقة إيجابية فإنها دراسات حديثة نسبيا عن الدراسات التي رفضت هذه العلاقة وذلك يعكس أهمية جودة المراجعة وتأثيرها على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في الوقت الحاضر.

٦/٤/٦ التحليل الإحصائي الإضافي

لضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل السابق ذكرهما في التحليل الاحصائي الأساسي يتم إدخال متغيرات للرقابة، وهذه المتغيرات تمثل بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع ولكنها تخرج عن نطاق الدراسة وهذه المتغيرات تتمثل في:

- حجم شركة العميل: ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة في نهاية السنة المالية، قياسا على Fernando, et al., (2010).
- درجة تركيز الملكية لشركة العميل: ويتم قياسه بنسبة الأسهم التي يمتلكها أكبر المساهمين والتي بلغت ٥% أو أكثر إلى إجمالي عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة، قياسا على Gul, et al.,(2010).

وبإدخال متغيرات الرقابة على نموذج الانحدار الأساسي يظهر نموذج الانحدار كما يلي:

$$AO= \beta0 + \beta1AQ+ \beta2\ size + \beta3\ Conc + \epsilon$$

حيث أن

AO: Auditor Opinion (المتغير التابع) رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار.

β: Constant قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

AQ: Audit Quality (المتغير المستقل) جودة المراجعة.

Size: Company size حجم شركة العميل.

Conc: Concentration of ownership درجة تركيز الملكية لشركة العميل.

ϵ : الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار العلاقة السابقة من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد ببرنامج SPSS وتظهر نتائج تحليل الانحدار في الجداول التالية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.668[a]	.446	.433	.37302

a. Predictors: (Constant), Conc, AQ, Size

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.471	3	4.824	34.666	.000[b]
	Residual	17.950	129	.139		
	Total	32.421	132			

a. Dependent Variable: AO
b. Predictors: (Constant), Conc, AQ, Size

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		β	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.571-	.364		-7.072-	.000
	AQ	.288	.085	.224	3.401	.001
	Size	.146	.019	.538	7.864	.000
	Conc	.334	.136	.169	2.464	.015

a. Dependent Variable: AO

ومن الجداول السابقة يمكن تحديد معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي

$$AO = -2.571 + 0.288\ AQ + 0.146\ Size + 0.334\ Conc + \epsilon$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في جودة المراجعة ومتغيرات الرقابة متمثلة في حجم شركة العميل وتركز الملكية، والمتغير التابع متمثلا في سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار علاقة إيجابية. كما يتضح أن معامل التحديد R^2 يساوي ٠,٤٤٦ وهذا يعني أن ٤٤,٦% من التغير في رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار يفسره التغير في جودة المراجعة بوجود متغيرات الرقابة. كما أن هذه العلاقة معنوية لأن P–value لكل المتغيرات أقل من ٠,٠٥، وبالتالي فإن متغيرات الرقابة لم تؤثر على العلاقة الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، مما يؤدي إلى تدعيم النتائج المتوصل إليها من التحليل الأساسي، ويؤيد قبول فرض البحث.

٥/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تأسيسا على ما تقدم من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

١/٥/٦ نتائج البحث

توصلت الباحثة لعدة نتائج من الدراسة النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وتتبلور تلك النتائج في:

- إمكانية النظر لجودة المراجعة من منظور أنها أحد الوسائل لتضييق فجوة التوقعات، وبذلك فإن جودة المراجعة تتمثل في القيام بالمراجعة من خلال مراقب حسابات ملتزم بالمعايير المهنية بحيث تحقق المراجعة احتياجات مستخدمي القوائم المالية من حيث تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار.
- تعددت العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المرتبطة بفريق المراجعة أكثر أهمية من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة وبعميل المراجعة.
- تعددت وتنوعت المقاييس التي تمثل مؤشرات لجودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم تلك المؤشرات هي أن يكون مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 ، أو لديه شراكة مع هذه المكاتب، وذلك لأن هذا المؤشر يحقق كل العوامل المؤثرة إيجابا على جودة المراجعة.
- تبلورت مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرضية الاستمرار النابعة من معايير المراجعة في الحصول على أدلة كافية وملائمة تمكن من التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرار عند إعداد القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المسئولية تطورت بعد صدور التعديلات على معايير المراجعة الدولية خاصة معيار المراجعة الدولي ٥٧٠ بشأن الاستمرارية والتي كانت نتيجة لتعديلات جوهرية في معايير المراجعة الدولية بشأن تقرير مراقب الحسابات.
- لوفاء مراقب الحسابات بتلك المسئولية ينبغي ملاحظة المؤشرات التي قد تؤدي إلى تكهنات سلبية تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار ومن ثم القيام بإجراءات المراجعة المناسبة للتحقق من ذلك.
- تنوعت وتعدد المؤشرات التي يمكن أن يلاحظها مراقب الحسابات ويعتمد عليها في هذا الشأن إلا أن الدراسة توصلت إلى أن الفشل المالي للشركة وتعثرها يمثل أهم هذه المؤشرات.
- من الدراسة النظرية تم استنتاج أن تحقيق مراقب الحسابات لجودة المراجعة تدعم حكمه المهني بشأن تقييم افتراضات الإدارة بشأن استمرارية الشركة.
- تم الاستنتاج من الدراسة التطبيقية التي تم تطبيقها على ٣٠ شركة صناعية مسجلة في البورصة المصرية والتي تعاني من أحد العوامل المسببة للفشل المالي من الفترة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ أي ١٥٠ مشاهدة، وتم إجراء نموذج Altman-Z.score عليهم، أن هناك ١٣٣ مشاهدة حصلت

على قيمة Z أقل من ١.٨١ أي أنها تعاني من الفشل المالي وعلى وشك الإفلاس وبالتالي قد تكون غير قادرة على الاستمرار.

- بتحليل المحتوى لتقرير مراقب الحسابات للشركات التي تم تحديدها كعينة للدراسة التطبيقية، اتضح أن من ١٣٣ تقرير يخص الشركات التي تعاني من الفشل المالي، تضمن ٢٤ تقرير فقط على فقرة لفت الانتباه بسبب الشك في قدرة الشركة على الاستمرار، أي بنسبة ١٨% تقريبا. ويعد ذلك مؤشرا لانخفاض جودة المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر. ويدعم ذلك النتيجة التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية أن مراقبي الحسابات لا يميلون للإشارة في تقريرهم إلى الشك في قدرة شركة العميل على الاستمرار.
- تم استنتاج ارتفاع جودة المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 العاملة في مصر عن المكاتب الأخرى، وذلك لأن ٢١ تقريرا من تقارير المراجعة التي تضمنت على فقرة لفت الانتباه بسبب الشك في قدرة الشركة على الاستمرار كان من خلال مكاتب لديها شراكة مع مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 أي بنسبة ٨٧.٥%. وذلك يدعم النتيجة التي تم التوصل إليها من الدراسة النظرية وهي ارتفاع جودة المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4، وأن هذا يعد من أفضل المؤشرات لجودة المراجعة.
- تم التوصل من الدراسة التطبيقية إلى أن العلاقة بين جودة المراجعة وسلامة رأي مراقب الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار علاقة إيجابية. مما يدعم قبول فرض البحث.
- تم التوصل إلى نفس النتيجة الإيجابية التي تم الحصول عليها من الدراسة التطبيقية التي أُجريت كتحليل أساسي من التحليل الإضافي والتي تم فيها إدخال متغيرات رقابة متمثلة في حجم شركة العميل ودرجة تركيز الملكية لشركة العميل، وهذا أدى إلى زيادة تدعيم قبول فرض البحث.

٢/٥/٦ توصيات البحث

انطلاقا من مشكلة البحث ومرورا بالدراسة النظرية والتطبيقية ووصولا لنتائج البحث نوصي بما يلي:

- اهتمام الجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بجودة المراجعة وجعلها من أهم أولوياتها وذلك لتدعيم وتحسين جودة المراجعة في مصر.
- تطوير معايير المراجعة المصرية أسوة بالتعديلات التي طرأت على معايير المراجعة الدولية وذلك بما يتواكب مع المستجدات الحادثة في الوقت الحاضر.

- زيادة اهتمام مكاتب المراجعة المصرية بجودة المراجعة من خلال التعليم المستمر لمنتسبي المكاتب وعقد دورات تدريبية لتدعيم وتحسين جودة المراجعة. بالإضافة إلى إصدار تقرير سنوي عن جودة المراجعة أو تقرير شفافية يتضح فيه إجراءات رقابة الجودة.
- اهتمام مكاتب المراجعة المصرية برقابة جودة المكتب وذلك من خلال وضع السياسات والآليات التي تحقق الجودة.
- تدعيم وتعزيز الجهود المبذولة من قبل مكاتب المراجعة المصرية بشأن تقييم استمرارية العميل والاعتماد على المؤشرات الفعالة التي تضمن سلامة هذا التقييم .
- توفير الحوافز والتشجيع لاندماج مكاتب المراجعة الصغيرة في مصر وتكوين مكاتب مراجعة كبيرة ذات قدرات مالية وكوادر بشرية ذات خبرة مما يحقق جودة المراجعة في هذه المكاتب.

٣/٥/٦ مجالات البحث المقترحة

من نتائج وتوصيات البحث يمكن الإشارة إلى بعض البحوث التي تراها الباحثة مهمة مستقبلا ومنها:

- أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على جودة المراجعة، مع التطبيق على الشركات السجلة بالبورصة المصرية.
- أثر أتعاب المراجعة على جودة المراجعة، مع التطبيق في بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- أثر تدوير مكتب المراجعة على جودة المراجعة، مع التطبيق في بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- أثر إصدار معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ بشأن الأمور الرئيسة للمراجعة على جودة المراجعة، مع التطبيق في بيئة الممارسة المهنية في مصر.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الإبياري، هشام فاروق. (٢٠١١). أثر أتعاب المراجعة الخارجية على جودة أرباح منشآت الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. *المجلة العلمية التجارة والتمويل – جامعة طنطا*، (٢)، ٩١-١٣١.

الدلاهمة، سليمان مصطفي. (٢٠١٢). مستوى قدرة مراجعي الحسابات الممارسين في المملكة العربية السعودية على اكتشاف مؤشرات الشك في استمرارية الشركات *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، (١)، ٨٧ – ١٣٢.

الشاطري، ايمان، والعنقري، حسام. (٢٠٠٦). انخفاض مستوى اتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة*،٢٠ (١)، ٩٧-١٦٣.

الشرقاوي، مني حسن أبو المعاطي. (٢٠١٢). دراسة تحليلية لأثر PCAOB و معيار المراجعة الدولي رقم ٥ على جودة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٤)، ١٢٨١-١٣٥٧.

العتيبي، سالم بن عبدالله. (٢٠٠٩). جودة المراجع كأحد دعائم آليات الحوكمة. *مجلة الفكر المحاسبي*، ١٣(٢)، ١٥١ – ١٠٩.

الكاسح، نوري محمد سالم. (٢٠١٥). العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في مدينة طرابلس. *مجلة الاقتصاد والتجارة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة*، (٧)، ١٨٩ – ١٣٠.

الهيئة العامة للرقابة المالية. معيار المراجعة المصرى٢٢٠: مراقبة الجودة على عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية. من خلال: https://www.fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية. معيار المراجعة المصرى٥٧٠: الاستمرارية. من خلال: https://www.fra.gov.eg

أمين، أسامة ربيع. (٢٠٠٨). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. *كلية التجارة – جامعة المنوفية.*

حسن، سيد عبد الفتاح صالح. (١٩٩٨). مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة: مدخل مقترح. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, (٣) , ٢٠٣ – ٢٦٦.

حمودة، المهدي عبدالعظيم المهدي. (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على مستوى جودة خدمات المراجعة: دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة* ،السنة الثانية (٤)،١٥٠-١٦٩.

سامي، مجدي محمد. (٢٠١١). أثر استراتيجية المراجعة على جودة عملية المراجعة. *المجلة العلمية التجارة والتمويل – جامعة طنطا*،(٢) ، ١ – ٢٣.

عرفة، نصر طه حسن، مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٣). دراسة تحليلية ميدانية لمقترحات تطوير جودة المراجعة وموقف البيئة المصرية منها. *المجلة العلمية التجارة والتمويل – جامعة طنطا*، (١) ٦٢٨ – ٥٦٥.

علي، صالح حامد محمد. (٢٠١١). دراسة تحليلية لبعض المتغيرات المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية بالسودان: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية – كلية العلوم الإدارية بجامعة أم درمان الإسلامية*، (٢)، ٧٩-١٢٢.

عيسى، سمير كامل محمد. (٢٠٠٨). أثر جودة المراجعة على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث العلمية – كلية التجارة جامعة الاسكندرية*، ٤٥(٢)، ١-٤٧.

فودة، شوقي السيد. (١٩٩٧). مدى تأثير عامل الخبرة في مهام المراجعة على تحسين جودة الحكم المهني للمراجع: دراسة نظرية وتطبيقية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية – جامعة المنصورة*، (٤)، ٣٥٧-٤٠٦.

كساب، ياسر السيد. (٢٠١١). أثر صدور لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على جودة عملية المراجعة: دراسة نظرية وميدانية. *المجلة العلمية التجارة والتمويل – جامعة طنطا*، (١)، ٧٣- ١٢٠.

محمود، حسن شلقامي. (٢٠١٣). دراسة تحليلية لأدوات دعم كفاءة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن تقييم استمرارية المنشأة. *مجلة البحوث الإدارية*، ١٣(٢)، ٣ – ١٢٦.

نمره، غالب نصر مصطفى. (٢٠٠٤). مدى مسئولية المراجع عن تقييم فرض الاستمرارية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, (٢), ٥٥ – ٩٦.

يونس، زين، عيسى، زين. (٢٠١٦). مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة: دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر. *مجلة رؤى اقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة الوادي*،(١١)، ٣٦١–٣٨١.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Ababneh, M. (2015). The association between going concern audit opinion, corporate governance and real earnings management. *UMI dissertation publishing, proquest llc.*

Alfraih, M. M. (2016). The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement. *International Journal of Law and Management*, 58 (5), 575-598.

Altman, E.I. (1968). Financial Ratios, Discriminate Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. *Journal of Finance*, XXIII (2), 589-610.

Altman, E.I., Haldeman, R.G., and Narayanan, P. (1977). ZETATM analysis A new model to identify bankruptcy risk of corporations. *Journal of Banking & Finance*, 1 (1), 29-54.

Carson, E., Fargher, N.,Geiger, M.Lennox, C., Raghunandan, K., and Willekens, M. (2013). Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis. *A Journal of Practice & Theory*, 1(32), 353-384.

Carey, P., and Simnett, R. (2006). Audit partner tenure and audit quality. *The Accounting Review*, 81 (3),653- 676.

Chen, C., Shome, A., and Su, X. harles J.P. (2001). How is Audit Quality Perceived by Big 5 and Local Auditors in China? A Preliminary Investigation. *International Journal of Auditing*, 5 (2),157 – 175.

DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (3), 183-199.

Dong, B., Robinson, D., and Robinson, M. (2015). The market's response to earnings surprises after first-time going concern modifications. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, 31, 21–32.

Fargher, N., and Jiang, L. (2008). Changes in the audit environment and auditors' propensity to issue going-concern opinions. *Journal of Practice &Theory*, 27 (2), 55–77.

Feldman, D., and Read, W. (2013). Going-concern audit opinions for bankrupt companies– impact of credit rating. *Managerial Auditing Journal*, 28(4), 345-363.

Fernando, G., Abdel-Meguid, A. and Elder, R. (2010). Audit quality attributes, client size and cost of equity capital. *Review of Accounting and Finance*, 9 (4), 363 – 381.

Foster, B., and Shastri, T. (2016). Determinants of going concern opinions and audit fees for development stage enterprises. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, 33, 68–84.

Francis, J. (2004). What do we know about audit quality? *The British Accounting Review*, 36, 345-368.

Garcia, B., J., Argilés, B., J., and Ravenda, D. (2020). Audit firm tenure and audit quality: A cross European study. *Journal of International Financial Management & Accounting,* 31 (1), 35–64.

Geiger, M., and Rama, D. (2006). Audit Firm Size and Going-Concern Reporting Accuracy. *Accounting Horizons*, 20 (1), 1-17.

Gor,Y., Cankiri, R., and Tasar, I. (2017). Conservatism, corporate governance and audit quality: A study at Istanbul Stock Exchange. *Theoretical and Applied Economics*, Special Issue, 47-56.

Gul, F., Kim, J., and Qiu, A. (2010). Ownership concentration, foreign shareholding, audit quality, and stock price synchronicity: Evidence from China. *Journal of Financial Economics*, 95, 425–442.

Gunny, K., and Zhang, T. (2013). PCAOB inspection reports and audit quality. *Journal of accounting and public policy*, 32, 136-160.

Habib, A. (2013). A meta-analysis of the determinants of modified audit opinion decisions. *Managerial Auditing Journal*, 28 (3), 184-216.

Ittonen, K., Tronnes, P., and Wong, L. (2017). Substantial doubt and the entropy of auditors' going concern modifications. *Journal of Contemporary Accounting & Economics,* 13, 143-147.

Jenkins, D. S., and Vermeer, T. E. (2013). Audit firm rotation and audit quality: evidence from academic research. *Accounting Research Journal*, 26 (1), 75-84.

Jiang, W., Rupley, K., and Wuc, J. (2010). Internal control deficiencies and the issuance of going concern opinions. *Research in Accounting Regulation*, 22, 40–46.

Jung, S., Kim, B., and Chung, J. (2016). The association between abnormal audit fees and audit quality after IFRS adoption: Evidence from Korea. *International Journal of Accounting and Information Management*, 24 (3), pp.252-271.

Kausar, A., Taffler, R., and Tan, C. (2017). Legal Regimes and Investor Response to the Auditor's Going-Concern Opinion. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 32 (1), 40–72.

Khaddafi, M. (2015).Effect of debt default, audit quality and acceptance of audit opinion going concern in manufacturing company in Indonesia stock exchange. *European journal of business and innovation research*, 3 (3), 34-51.

Kilgore, A. Harrison, G., and Radich, R. (2014). Audit quality: what's important to users of audit services?. *Managerial Auditing Journal*, 29(9), 776-799.

Kim, H., and Lee, S. (2016). Does revenue-expense matching relate to going-concern audit opinion conditional on firm's financial distress?. *The Journal of Applied Business Research*, 32 (3), 947-965.

Kncchel, W. R., and Vanstraelen, A. (2007). The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinions. *Journal of Practice and Theory*, 26 (1),113-131.

Krishnan, J. and Schauer, P. (2000). The differentiation of quality among auditors: evidence from Non-profit sector. *Journal of Practice and Theory*, 19 (2), 9-25.

Krishnan, J., Krishnan, J., and Song, H. (2017). PCAOB international inspection and audit quality. *Accounting Review*, 92 (5), 143-166.

Kumar, K., and Lim, L. (2015). Was Andersen's audit quality lower than its peers?: A comparative analysis of audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 30 (8/9), 911-962.

Leisinger, A. (2020). Audit committee chairs weigh in on audit quality, standards. PCAOB Reporter; New York, 18 (1), 5-7.

Lohlein, L., (2016). From peer review to PCAOB inspections: Regulating for audit quality in the U.S. *Journal of accounting literature*, 36, 28-47.

Monroe, G. and Hossain, S. (2013). Does audit quality improve after the implementation of mandatory audit partner rotation. *Accounting and Management Information Systems*, 12 (2), 263–279.

Myers, L. A., Schmidt, J., and Wilkins, M. (2014). An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among Big N and non-Big N auditors. *Review of Quantitative Finance & Accounting*, 43, 155–172.

Myers, J., Myers, L., and Omer, T. (2003). Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation. *The Accounting Review,* 78 (3), 779-799.

O'Reilly, D. M. (2009). Do investors perceive the going-concern opinion as useful for pricing stocks?. *Managerial Auditing Journal*, 25 (1), 4-16.

Palmrose, Z. (2000). Empirical research in auditor litigation: considerations and data. *Studies in Accounting Research*, (33), American Accounting Association, Sarasota, FL.

Parker, S., Peters, G., and Turetsky, H. (2005). Corporate governance factors and auditor going concern assessments. *Review of accounting and finance*, 4 (3), 5-29.

Payne, J. (2002). Accounting accruals: The influence of going-concern audit opinions and audit quality. *Accounting Enquiries*, 11 (1), 43-82.

Ratzinger-Sakel, N.V. S. (2013). Auditor Fees and Auditor Independence—Evidence from Going Concern Reporting Decisions in Germany. *A Journal of Practice & Theory American Accounting Association,* 32 (4), 129–168.

Svanberg, J., and Öhman, P. (2014). Lost revenues associated with going concern modified opinions in the Swedish audit market. *Journal of Applied Accounting Research*, 15 (2), 197-214.

Svanberg, J., and Öhman, P. (2013). Auditors' time pressure: does ethical culture support audit quality?. *Managerial Auditing Journal*, 28 (7), 572-591.

Tagesson, T., and Öhman, P. (2015). To be or not to be – auditors' ability to signal going concern problems. *Journal of Accounting & Organizational Change*, 11 (2), 175-192.

The Auditing Standards Board (ASB). Statement on Auditing Standard 126: The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern. From: https://www.aicpa.org.

The International accounting Standard board (IASB). International accounting Standard1: Presentation of Financial Statements. From: https://www.ifrs.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). A framework for audit quality: key elements that create an environment for audit quality. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 200: Overall Objective of the Independent Auditor, and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 220: Quality control for an audit of financial statements. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 560: Subsequent events. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 570: Going concern. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 700: Forming an opinion and reporting on financial statements. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 701: Communicating key audit matters in the independent auditor's report. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 705: Modifications to the opinion in the independent auditor's report. From: https://www.iaasb.org.

The International auditing and assurance standards board (IAASB). International standard on auditing 706: Emphasis of matter paragraphs and other matter paragraphs in the independent auditor's report. From: https://www.iaasb.org.

Wardayati, S., Sulistiyo, A., El Junusi, R., Alamsyah, and Afnany, L. (2017). Impact of Companies' Financial Condition and Growth toward Acceptance of Going Concern Audit Opinion: Empirical Study at Company Listed in the Jakarta Islamic Index (JII). *Accounting and Finance Review,* 2 (3), 1 – 10.

Zgarni, I., Hlioui K., and, Zehiri, F. (2016). Effective audit committee, audit quality and earnings management: Evidence from Tunisia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6 (2), 138-155.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) أسماء الشركات المستخدمة في عينة الدراسة

م	اسم الشركة ورمزها في البورصة المصرية	م	اسم الشركة ورمزها في البورصة المصرية	م	اسم الشركة ورمزها في البورصة المصرية
١	مجموعة اجواء للصناعات الغذائية - مصر (AJWA)	٢	الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) (RAKT)	٣	شركة دايس للملابس الجاهزة (DSCW)
٤	الشركة العربية لمنتجات الألبان "آراب ديرى - باندا" (ADPC)	٥	الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز (ESGI)	٦	شركة ليسيكو – مصر (LCSW)
٧	الشرق الاوسط لصناعة الزجاج (MEGM)	٨	شركة القاهرة للدواجن (POUL)	٩	شركة اسيك للتعدين (ASCM)
١٠	شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) (MFPC)	١١	الشركة العربية وبولفارا للغزل والنسيج (يونيراب) (APSW)	١٢	شركة العبوات الطبية (MEPA)
١٣	شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (ALEX)	١٤	شركة وادي كوم امبو لاستصلاح الاراضي (WKOL)	١٥	شركة النيل لحليج الاقطان (NCGC)
١٦	شركة مصر للزيوت والصابون (MOSC)	١٧	شركة ممفيس للادوية والصناعات الكيماوية (MPCI)	١٨	الشركة المصرية للدواجن (ايجيكو) (EPCO)
١٩	شركة مصر انتركونتنتال لصناعة الجرانيت والرخام (ايجي ستون) (MISR)	٢٠	شركة الاسماعيلية مصر للدواجن (ISMA)	٢١	شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها (ZEOT)
٢٢	شركة العربية للأسمنت (ARCC)	٢٣	شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعى (نيوداب) (NEDA)	٢٤	شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية (IRAX)
٢٥	شركة القاهرة للزيوت والصابون (COSG)	٢٦	مجموعة جى إم سى للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية (GMCI)	٢٧	شركة الشرقية ايسترن كومباني (EAST)
٢٨	شركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو) (KABO)	٢٩	شركة الاسكندرية للغزل و النسيج (سبنيا لكس) (SPIN)	٣٠	شركة البدر للبلاستيك (EBDP)